ذهب التكرور وأثره على الاقتصاد فى مصر العثمانية

د. حسام محمد عبد المعطي

استاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة بني سويف

ذهب التكرور وأثره على الاقتصاد فى مصر العثمانية

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة فهم طرق حصول مصر على تبر الذهب الأفريقى فى وقت أصبح فيه الصراع على هذا المعدن مع الغرب الأوربى واضحاً خلال القرن السادس عشر، فتحاول فهم الشبكات التجارية التى كونها تجار القاهرة لجلب الذهب من تمبكتو[١] وكانو[٢] فى وقت تراجع فيه دور الدولة التجارى مع إحجام السلاطين والولاة فى مصر العثمانية عن العمل التجارى، فتحاول فهم كيف وفر تجار القاهرة السلع والبضائع التى كان يرغب فيها التكروريون[٣]، وكيف ساهم الحج بدوراً بارز فى عمليات تنظيم هذه التجارة، كما تحاول هذه الورقة فهم كيف استطاعت مصر أن توفر لخزانتها وللخزانة المركزية فى إسطنبول كميات الذهب التى كانت فى أشد الحاجة إليها؟، كما تسعى لفهم الدور الذى لعبته الشبكات التجارية للجماعات التجارية فى القاهرة من أجل توفير البضائع والسلع التى تزايد عليها الطلب فى تمبكتو، وكانو وبرنوا[٤] وبالتالى نجاحها فى جذب مزيد من الذهب إلى القاهرة.

وسوف تعتمد الدراسة بشكل كبير على سجلات المحاكم الشرعية العثمانية، وبخاصة سجلات محاكم الباب العالى، والقسمة العسكرية، وطولون، والإسكندرية، والمودعة جميعها بدار الوثائق القومية بالقاهرة، كما تعتمد على العديد من المصادر المعاصرة للأحداث، وتسعى الدراسة إلى إعادة تركيب الصورة التاريخية بالتركيز على علاقات مصر التجارية مع مناطق ما وراء الصحراء، وذلك من أجل التعرف على أثر هذه العلاقة على الاقتصاد المصرى.

الواقع أن الدولة المملوكية ظلت تمتلك رصيداً كبيراً من الذهب والفضة، وظلت دور سك النقود فى مصر تجد كفايتها من الذهب والفضة اللازمين لسك الدنانير الذهبية طوال أغلب عمر هذه الدولة وكانت مصر تحصل على الذهب الخام من مصدرين هما:

أولاً: سبائك الذهب أو النقود الذهبية التى يحملها التجار الأوربيون معهم

إلى الإسكندرية حيث تسك منها عملة ذهبية تحمل اسم مصر، وكان هؤلاء يحصلون عليه إما من مناجم أوربا أو من التجارة مع بلاد المغرب[٥].

ثانياً: الذهب الذى يجلبه التجار المصريون من بلاد التكرور أو يجلب مع حجاج بلاد التكرور والحجاج المغاربة المارين بمصر فى رحلة الحج[٦].

فى البداية علينا أن نحاول التعرف على مناطق إنتاج الذهب، فمن الثابت أن تبر الذهب كان يستخرج فى غربى إفريقيا سواء من المناجم أو من مصبات أنهار السنغال والنيجر، ففى أعقاب فيضانات النهرين كانا يجلبان كميات كبيرة من تبر الذهب من الصخور النارية، وفى أعقاب انحسار الفيضان كان تبر الذهب يتم جمعه بواسطة السكان المحليين فى غانا والنيجر وجنوب السنغال، وقد وجد تبر الذهب طريقه إلى الشمال الإفريقى منذ عهود الفينيقيين، ومنذ الثلث الأول من القرن الثامن الميلادى كتب المؤرخون عن شراء تجار من المسلمين العرب تبر الذهب من سكان نهر النيجر عن طريق المقايضة وطفقت أهمية تبر السودان الغربى فى الازدياد لاسيما مع جهود المغاربة التجارية والعسكرية فى هذه الأنحاء، وساعد على ذلك استقرار الحكم الإسلامى فى شمال إفريقيا، فأخذت الجمال التى دخلت إفريقيا الشمالية فى القرن الثامن الميلادى تنتقل بالتجارة عبر الصحراء بصورة منتظمة[٧].

وقد كان للذهب الأفريقى دوراً كبيراً فى قيام وتطور دول المرابطين، والموحدين، والفاطميين، ومع انتشار الإسلام فى السودان الغربى توافد الأفارقة للحج عبر مصر حاملين معهم كميات كبيرة من تبر الذهب، حيث عرف هؤلاء بالتكرور أو التكارنة، وخلال العصر المملوكى نشط الكارمية فى عمليات تمويل جلب التبر الأفريقى بشكل كبير، حتى أن البعض أرجع تسمية الكارم بالارتباط مع " منطقة كانم" التى كانت المصدر الرئيسى للذهب الإفريقى[٨]، وطالما ظل رصيد الدولة المملوكية من الذهب[٩] كبيراً كانت الأسعار تستند إلى قاعدة نقدية قوية ضمنت للأسواق حالة من الاستقرار، إلا أنه منذ النصف الثانى من القرن الخامس عشر قل وجود الذهب والفضة فى مصر وهو ما أدى إلى حدوث

اضطراب نقدى كبير فى الدولة المملوكية فسك المماليك النقود من النحاس[١٠] وعادت عمليات التجارة بالمقايضة[١١]، ولما كان الهنود لا يقبلون لتجارتهم إلا النقد الذهبى فلا شك أن ذلك أربك تجارة الشرق ولعب دوراً كبيراً فى عدم وصول التوابل إلى مصر[١٢]. ورغم الاعتراف بأن واردات الذهب " التكرورى" لم تنقطع عن مصر طوال القرن الخامس عشر إلا أن المنافع المتبادلة والتبادل التجارى النشط الذى ميز العلاقات عبر طرق تجارة تبر الذهب قد فقد قوته تدريجياً منذ منتصف القرن الخامس عشر نتيجة للسياسة الاحتكارية ولعمليات المصادرات الواسعة التى قام بها السلاطين المماليك، حتى أنه يمكن الحديث عن فترة مميزة ومختلفة قبل فترة حكم السلطان برسباى ومرحلة مختلفة فى أعقاب حكمه ليس فقط على صعيد تتبع تجارة الذهب الإفريقى بل وفى التطور الاقتصادى للدولة المملوكية فى مصر[١٣].

والسؤال هنا لماذا تراجع وجود وصول تبر الذهب إلى مصر فى منتصف القرن الخامس عشر؟ فالواقع أن ذلك كان يرجع إلى عاملين الأول: وهو ما أشار إليه بردويل، من أن البرتغاليين استطاعوا فى العام ٨٦٥هـ/١٤٦٠م الوصول إلى مشارف خليج غينيا فى الساحل الغربى من إفريقيا[١٤]، ونجحوا فى احتلال جزيرة (Arguin أرجوين) القريبة من الرأس الأبيض عند مصب نهر السنغال، حيث كانت هذه المنطقة تمتاز بإستراتيجيتها كمنطقة اتصال وتبادل بين مراكش (المغرب الأقصى) والسودان الغربى[١٥]، حيث كان يصلها ذهب كانو وتمبكتو بالإضافة إلى غناها الزراعى، وقد نتج عن ذلك تحول تجارة تبر الذهب من طرقها الصحراوية نحو المحيط الأطلسى، فقد نجح البرتغاليون فى جذب الجزء الأكبر من تجارة تبر الذهب إليهم بما يحملونه من أقمشة صوفية وأوانى نحاسية، إضافة إلى سلع مراكش من الخيل والقمح[١٦]، وقد استطاع البرتغاليون عن طريق ذلك أن يأخذوا لأنفسهم ولقادتهم إن لم يكن كل المعدن الثمين الذى تنتجه مناجم غرب إفريقيا فعلى الأقل معظمه[١٧].

والعامل الثانى: هو سيطرة الدولة المملوكية منذ عصر السلطان برسباى على

التجارة، إلى جانب عمليات المصادرات الواسعة التى قام بها السلاطين الأواخر فى الدولة المملوكية، حيث أدى ذلك إلى توقف تمويل التجار الكارمية بشكل كبير لعمليات جلب الذهب من التكرور خوفاً على أموالهم من المصادرة[١٨] لذلك فقد تراجعت كميات الذهب الواردة إلى مصر إلى أدنى مستوياتها منذ عقود.

ونتيجة لأن تجارة التوابل ظلت تعتمد فى الأساس على النقد الذهبى حيث كان جنوب الهند والجزر الهندية وهى المنتج الأساسى للتوابل تعتمد النقد الذهبى كعملة أساسية، ولم يتم التحول فى الاقتصاد الهندى نحو استخدام الفضة بشكل كبير إلا مع بداية القرن السابع عشر، لذلك فقد كانت السلطنة المملوكية فى حاجة دائمة إلى الذهب، للوفاء باستحقاقات تجارة التوابل، ورواتب الجنود لذلك فقد عمدت إلى التلاعب بعيار الدنانير الذهبية فأصبحت خفيفة الوزن[١٩]، كما فرضت على التجار الأجانب شراء أحمال محددة من توابل الذخيرة السلطانية مقابل الأفرنتى البندقى لحاجة دار الضرب إلى الذهب، إلا أن البنادقة لم يكن لديهم النقد الكافى للوفاء بأثمان هذه التوابل، وهو ما جعل السلطنة المملوكية المحتكرة لتجارة التوابل توافق على مقايضة التوابل بأية معادن ثم بسلع أوربية بدلاً من تكدسها لديها، وقد وجد البنادقة والمماليك أن المقايضة خير وسيلة للتعامل التجارى، وفى النهاية لم يجد المماليك ولا البنادقة النقد الكافى للوفاء بتجارة الشرق ومن ثم توقف وصول التوابل إلى القاهرة عند نهاية القرن الخامس عشر[٢٠].

هكذا غير ذهب السودان طريقه فبدلاً من بلدان الشمال الأفريقى فقد اتجه إلى المحيط الأطلسى[٢١]، إذن فقد نشأت أزمة فى وجود الذهب تلتها أزمة فى وصول التوابل إلى مصر أصابت كلتاهما اقتصاد الدولة المملوكية بضربات عنيفة إن لم تكن قاضية، والسؤال الآن هل استطاعت مصر التغلب على تلك الأزمة المعدنية التى كانت تعانيها بلدان حوض البحر المتوسط؟ وكيف تم ذلك؟.

الواقع أن مصر عاشت أزمة نقدية قوية فى بداية خضوعها للسيادة

العثمانية، لم يخفف منها إلا دخول الفضة العثمانية للسوق المصرية(٢٢)، وتوضح وثائق الأرشيف المحلى كيف حاول الناس التغلب على الأزمة النقدية بعمليات المقايضة وبأشكال مختلفة(٢٣)، والحق أن الأزمة على حدتها لم تستمر طويلاً، فتشير وثائق الأرشيف المصرى إلى أن العام ٩٤٠هـ/١٥٣٣م هو العام الذى شهد انتعاش تدفق تبر الذهب الإفريقى مرة أخرى إلى مصر بصورة واضحة، فالسجل الأول من سجلات محكمة طولون وهو يحمل تاريخ نفس العام وهو تحت رقم ١٦٢ به حوالى ٣٨٦٧ وثيقة من بينها ٥٤٠ وثيقة تتعلق بذهب التكرور سواء إنشاء شركات أو إرسال مندوبين أو تقديم رءوس أموال لتجار لجلب تبر الذهب، مما يؤكد عودة تجارة الذهب عبر أوجله إلى كامل نشاطها مرة أخرى إبان هذه الفترة(٢٤) حتى أن تعاملات الحياة اليومية من البيع والشراء بين الأهالى فى منطقة طولون التى تركز فيها التكارنة والمغاربة كانت بالمثاقيل الذهبية؛ فأجرة المنزل كانت تدفع بالمثاقيل الذهبية وكذلك شراء جارية أو غير ذلك(٢٥)، فقد تداخلت العديد من العوامل التى ساعدت على عودة هذه التجارة المهمة إلى سابق عهدها وهى:

أولاً: أن العثمانيين قرروا فى البداية وعند إعداد قانون نامة مصر فى عام٩٣١هـ/١٥٢٤م أن يحصلوا على الذهب الوارد من التكرور١٠٪ كضريبة عند دخول تبر الذهب إلى القاهرة، ولكنهم سرعان ما عدلوا عن ذلك وتم إعفاء الذهب الوارد من أى ضرائب من أجل تشجيع التجار على العمل فى هذه التجارة التى كانت تدعم قوة اقتصاد الدولة العثمانية(٢٦)، وقد أدى ذلك إلى تزايد أرباح هذه التجارة الشاقة، وهو ما دفع عدد كبير من التجار إلى العمل بها(٢٧).

ثانياً: : تزايد الطلب فى مصر منذ انضمامها للعثمانيين على الذهب، فقد كانت السوق التركية متعطشة إلى الذهب المصرى، حيث كانت لدى إسطنبول دائماً قدره أكبر على توفير معدنى الفضة والنحاس من مناجمها سواء فى الأناضول أو البلقان(٢٨)، ومع تزايد تعطش السوق العثمانية إلى الذهب المصرى أو بالأحرى التكرورى، كانت القاهرة تتحول إلى المركز الرئيسى للنقد الذهبى فى

الإمبراطورية العثمانية[٢٩].

ثالثاً: تزايد الطلب على الذهب فى البحر المتوسط بشكل كبير، فخلال الفترة بين عامى ١٥٥٠ وعام ١٥٦٠م شهدت أوربا بطئاً فى الازدهار القوى الذى عرفه مطلع القرن السادس عشر وشهدت فى الوقت نفسه انتفاضة فى الحياة الاقتصادية حيث تزايد الطلب على سلع الرفاهية، وأدى تدفق الفضة الأمريكية[٣٠] إلى ارتفاع مفرط فى قيمة الذهب، نتيجة لتدفق الفضة بصورة كبيرة من العالم الجديد وانسيابها باتجاه الشرق العربى وبخاصة مصر حيث كان على البندقية وجنوه وفرنسا سد العجز فى الميزان التجارى مع مصر بتصدير كميات ضخمة من الفضة، حيث عرفت منذ وصولها إلى مصر" بالفضة الأكارسة"[٣١] فى حوالى عام ٩٤٦هـ١٥٣٨/م وقد شهد هذا العام نتيجة لوصول الفضة بكميات كبيرة إلى مصر ارتفاع قيمة الدينار الذهب من ٢٥ نصف فضة إلى ٤٠ نصف[٣٢]. وفيما بعد عرفت هذه العملات الفضية الأوربية فى مصر بالرسوم المنقوشة عليها[٣٣] الريال الأسبانى (ريال مشط حجر)،الريال الهولندى (أبو كلب أو كلب حجر)، وريال الإمبراطورية المقدسة آل هبسبورج (أبو طاقة)[٣٤]. وقد أدى توفر الفضة إلى رفع قيمة الذهب الذى تزايدت ندرته ولكنه ظل هو وسيلة الدفع الأقوى فى العملات (النقد) الدولية[٣٥].

رابعاً: أن العثمانيين منذ وصولهم إلى مصر كان عليهم معالجة الأزمات الاقتصادية التى كانت تعانى منها ولايات الشمال الإفريقى، ليضمنوا استمرار وصول الذهب إلى السلطنة، فقام العثمانيون بمد نفوذهم على كل بلدان الشمال الأفريقى " ما عدا مراكش " بهدف السيطرة على طرق القوافل التى تحمل التبر فى اتجاه البحر المتوسط؛ وفى سنة٩٦٢هـ١٥٥٤/م فرض العثمانيون سيادتهم على واحتى تاجوراء وأوجله اللتين كانتا تنتهى عندهما تجارتا الذهب والرقيق من مناطق ما وراء الصحراء[٣٦]، حيث عمل العثمانيون على تأمين هذه الطرق وإقامة العديد من القلاع عليها، مما أدى إلى زيادة الحركة التجارية وفاعلية

السفر عليها.

وقد أدى ذلك إلى تزايد الطلب على الذهب بشكل كبير فى أسطنبول وأوربا، وحتى فى مصر، وقد دفع ذلك تجار القاهرة إلى العمل على التوسع فى تمويل جلب تبر الذهب المطلوب عبر تكوين شبكات تجارية فعالة، وذلك عن طريق تمويل هذه التجارة مقدماً، بمعنى أخر عدم انتظار الكميات القادمة من الذهب مع التجار والحجاج التكروريين فى كل عام، بل القيام بتجهيز وإعداد مئات التجار بتمويلهم بالسلع التى يحتاجها سكان تمبكتو وكانو مقدماً(٣٧).

وقد نجحت القاهرة فى توفير كميات الذهب المطلوبة منها سواء لاحتياجات التجارة الشرقية فى مصر، أو لمركز السلطنة فى إسطنبول(٣٨)، ولكن كيف تم ذلك؟.

فى الواقع أن نجاح القاهرة فى توفير كميات الذهب الكبيرة هذه، كان يعود إلى أن الدولة العثمانية لم تمارس النشاط الاقتصادى بشكل احتكارى فى أي من السلع بما فيها تبر الذهب، مما سمح للتجار بتفعيل شبكاتهم التجارية وتنمية رؤوس أموالهم، وقد لعب النظام القضائى العثمانى فى مصر دوراً مهماً فى عمليات صياغة العقود الخاصة بالصفقات التجارية وعمليات استيفاء الديون ورصد وحساب التركات وتوزيع هذه التركات على مستحقيها(٣٩)، وكانت قوة الشبكات التجارية بين القاهرة ومملكتى السونغاى وبرنوكانو(٤٠)، تعود إلى ثلاثة عوامل أساسية وهى: -

أولاً: استقرار عدد كبير من العائلات والأسر التكرورية فى مصر، حيث ساعد الحج السنوى على انتظام وصول القوافل التكرورية من أجل أداء المناسك الدينية ومن أجل التجارة، وبالتالى فقد كان عدد من التكارنه يفضلون البقاء فى مصر لبعض الوقت سواء للدراسة أو للتجارة(٤١)، وسرعان ما كان بعض هؤلاء يفضلون الاستقرار فى مصر، وقد تكون فى الجامع الأزهر رواق خصيصاً للتكارنة منذ وقت مبكر(٤٢)، وكان زقاق العنبرى بطولون يحوى العديد من الأسر

والعائلات التكرورية[٤٣]، وقد أدى ذلك إلى أن نجد طائفة للتكارنه فى القاهرة، وكان التجار التكارنه الوافدين يجدون فى أبناء جنسهم وكلاء ومترجمين لهم فى القاهرة[٤٤]، وقد عمل عدد من هؤلاء التكارنة فى تجارة تبر الذهب والتوابل فمثلاً فى سنة ٩٩٥ هـ/١٥٨٧م توفى الحاج عبد القادر بن بركات بن أبى الخير السريرى (من تجار التكرة بالقاهرة) عند عودته بصحبة موكب الحج المصرى من الحجاز، وقد خلف الرجل تركة ضخمة قدرت بـ٣٩٧٩٢٥بارة، كان منها ٣٦٧قنطار من الفلفل، بالإضافة إلى كميات كبيرة من اللبان(البخور) والبن[٤٥]، وأدى وجود طائفة للتكارنة فى القاهرة إلى تفعيل العلاقات بين مصر ومملكتى السونغاى وبرنوكانو.

ثانياً: استقرار عدد كبير من العائلات المغربية فى مصر وفى تمبكتو وكانو (التكرور) خاصة بعد الهجرة الأندلسية والمورسكية خلال القرن السادس عشر[٤٦]، حيث ساعد استقرار عدد كبير من هذه الأسر إلى زيادة قوة العلاقة بين القاهرة وبلدان ما وراء الصحراء[٤٧]، فقد أسهمت العلاقات الأسرية والثقافية لهذه الأسر والعائلات فى زيادة العمل التجارى بين تمبكتو وكانو والقاهرة، (بخاصة العائلات الأندلسية والمسراتية ـ الطرابلسية ـ الأوجلية ـ الغدمسية) حيث أسهم ذلك فى وجود وكلاء دائمين لهم بهذه المناطق، فاستطاعوا تكوين شبكات تجارية كبيرة لجلب بضائع ومنتجات غرب إفريقيا إلى مصر[٤٨].

وقد ارتبط عدد كبير من التجار الاوجليين والطرابلسيين الذين استقروا فى مصر بعلاقات تجارية قوية بمناطق التجارة فى غرب إفريقيا[٤٩]، حيث تمرست العائلات التجارية فى بلدان الشمال الأفريقى كلها فى هذه التجارة، وكانت محوراً رئيساً من نشاطها وكانت هذه العائلات تعى آليات هذه التجارة جيداً [٥٠] حيث ظلت مدن الشمال الأفريقى واحدة من أهم مصادر وصول الذهب الإفريقى إلى أوربا، وقد حاول الأسبان سنة ٩١٧هـ/١٥١١م احتلال طرابلس من أجل السيطرة على تجارة الذهب[٥١]. ويكفى الإشارة فقط إلى ذلك الدور الكبير الذى كان يلعبه ملح تغازة فى تجارة الذهب[٥٢].

ثالثاً: أسهم الحج بدور بارز فى عمليات تنظيم هذه التجارة، حيث كان التجار يرافقون الحجيج ليصلوا إلى مصر فى شهر رمضان قبل خروج قافلة الحج بحوالى نصف شهر فى وقت تكون أسعار الذهب قد بدأت فى الارتفاع لتزايد الطلب عليه لتمويل قافلة الحج المتوجهة إلى الحجاز(٥٣)، حيث يرافق الحجاج التكروريين قافلة الحج المصرى إلى الحجاز(٥٤)، وعند عودة الحجاج من الحجاز يبدأ هؤلاء التجار فى تجهيز القافلة المتوجهة إلى غرب إفريقيا، فيقومون بالتعاقد على تمويل تجارتهم من كبار تجار القاهرة الذين يزودونهم بعدد من البضائع التى تجد قبولاً فى هذه المناطق الواردة مثل الكودة والبخور واللؤلؤ والخرز، والأقمشة الكتانية والأقمشة الهندية والأدوات النحاسية المخصصة للطهى، والسكر والبن(٥٥) وتتحرك هذه القافلة فى بداية شهر صفر لتعود فى رمضان من العام التالى تحمل معها تبر الذهب والرقيق وسن الفيل وريش النعام(٥٦)، وقد أسهم الحج بالنظر بعين القدسية لتأمين هذه القوافل، كما كان عدد من شيوخ القبائل ورؤساء المناطق على طريق التكرور يحضرون بصحبة هذه القوافل إلى القاهرة، فكانت الإدارة والتجار يحرصون على أخذ التعهدات والمواثيق منهم بضمان أمن التجار وبضائعهم، فمثلاً فى العام ١٠١٤هـ١٦٠٥/م حضر صحبة قافلة التكرور شيخ أوجلة الشيخ يحى بن حمد فحرص التجار ورجال الإدارة فى مصر على أخذ تعهده بضمان أمن وحماية التجار حيث جاء فيه " أن عليه حفظ جماعة التجار المتوجهين إلى ولاية أوجلة والحجاج المسافرين القادمين منها والواردين إليها من الاوجلية والمسارته والمغاربة فى أنفسهم ومتاجرهم وأمتعتهم وأسبابهم بولاية أوجله وأعمالها الداخلة تحت حكمه على جارى العادة وأنه إذا وردت قافلة من قوافل التجار والمسافرين من بلاد السودان إلى الديار المصرية فعليه أن يرسل معهم طايفة من جماعته وأتباعه يحفظون القافلة إلى أن تمر على ولايته وأعمالها الداخلة تحت حكمه وطاعته وإذا وردت عليه قافلة من قوافل التجار المسافرين من الديار المصرية إلى بلاد السودان فعليه أن يفعل بهم كذلك"(٥٧).

وليس ثمة شك فى أن الشبكات التجارية التى كونها هؤلاء التجار هى التى ساعدت على اجتياز أزمة النقود وتوفير الذهب للخزانة المصرية، حيث استطاع هؤلاء التجار السيطرة التامة على هذه التجارة المربحة، ومولوا بشكل منتظم عمليات جلب تبر الذهب، كما عملوا على تطوير آليات هذه التجارة، فعدلوا من المنسوجات المصدرة إلى هذه المناطق حتى تتناسب وذوق أهالى هذه المنطقة حيث كانت تصنع لهم ملابس خاصة عرفت " بالتكرورية "[٥٨]، كان يمزج فيها الكتان مع القطن وأصبحت منفلوط وأسيوط وحى طولون بالقاهرة مناطق رئيسية لإنتاج هذه المنسوجات لتصديرها إلى كانو وتمبكتو، كما كانوا يجلبون لهذه التجارة الخيول التى أعدت خصيصاً لهذه التجارة فى الفيوم[٥٩]، كما كان يرسل من مصر بعض السلع الغذائية كالسكر والأرز[٦٠]، وكان السكر المصرى يجد أقبالاً كبيراً فى بلاد التكرور حيث كان يقوم باعتباره نوعاً من الهدايا إلى العظماء والنساء، ولذلك فقد كان يباع بأضعاف ثمنه[٦١]، كما استوردوا لهذه التجارة كل ما كانت تحتاجه فقام تجار القاهرة باستيراد الكودة واللؤلؤ من فارس والأقمشة الهندية[٦٢] واستوردوا من إسطنبول المسك والأقمشة الصوفية (رومية) والنحاس والأوانى النحاسية التى كان مطلباً قوياً فى هذه المناطق[٦٣] واستوردوا من أوربا الأسلحة والمنتجات الزجاجية من الخرز والمرايا والسكاكين والأسلحة إضافة إلى النحاس أيضاً[٦٤] كما كانت الكتب والمخطوطات الدينية والفقهية، وأجزاء القرآن الكريم محل طلب كبير فى هذه لمناطق التى أخذ الإسلام ينتشر بها[٦٥].

الطريق إلى الذهب:

خلال القرن السادس عشر ظلت الوثائق المحلية فى مصر تطلق على مناطق إنتاج الذهب الأفريقى "بلاد التكرور"، وهو امتداد طبيعى للعصر المملوكى، وعند نهاية القرن السادس عشر شاع أكثر فى وثائق الأرشيف المحلى فى مصر (المحاكم الشرعية) استخدام لفظ "السودان" بدلاً من "بلاد التكرور"[٦٦]، ولم يكن

ذلك فى الواقع تغير كبير فى المكان بل تغير فى المسمى فقط، فقد كان المقصود هنا بالسودان (الغربى) نفس المنطقة التى كان يطلق عليها التكرور، ويبدو أن التغير فى التسمية جاء بعد حملة السلطان أحمد المنصور(٦٧) سلطان مراكش فى عام٩٩٩هـ-١٥٩٠/م، حيث كان مسمى السودان مسمى مغربى بالأساس، وبسبب الوجود المغربى الكبير فى هذه التجارة فقد انتشر استخدام كلمة السودان بدلاً من التكرور(٦٨)، ولم يعنى ذلك عدم استخدام كلمة التكرور فى العديد من الوثائق(٦٩)، وقد اعتاد ملوك السودان الغربى كنية أنفسهم باسم "كايا مغان" أى ملوك الذهب، وظلت أسماء نفس المدن تتردد فى الوثائق المصرية مثل تمبكتو، كانو، برنو، أكدر(٧٠)، غدمس، وأوجلة، وهى مدن تحولت إلى مدن متعددة الثقافات حيث أصبحت مدن عربية إسلامية وإفريقية متعددة الهوية(٧١).

ورغم مشاق السفر عبر الدروب الصحراوية إلا أن الأرباح والمغانم التى كانت تعود من وراء هذه التجارة كانت دافعاً دائماً لاستمرار هذه التجارة المربحة، ويشير الحسن الوزان بشكل واضح إلى ضخمة أرباح هذه التجارة(٧٢)، ومع مرور الوقت وعبر الزمن فقد انتظمت فى الصحراء شبكة من طرق القوافل التى كانت تؤدى إلى نقل تبر الذهب من مناطق الإنتاج فى جنوب الصحراء إلى بلدان الشمال الإفريقى، فعبر مصر تكونت طرق عديدة وهى:-

أولاً: طريق يبدأ من أسيوط إلى السودان الغربى ماراً بالوحات الداخلة والكفرة ثم واحة مرزق، ثم تتجه القوافل إلى أغاديس ثم كان عليها أما الاتجاه إلى مدينة كانو أو مدينة تمبكتو، وتمر قوافل التجار فى صحراء قاحلة قاسية على القوافل، ويصف المؤرخون طريقة السير بتلك الصحراء وطريقة السير من خلال هذا الطريق بقولهم "أنهم يوثقون أحمالهم فى السحر الأخير من الليل ويمشون إلى أن تطلع الشمس ويكثر نورها فى الجو ويشتد الحر على الأرض فيحطون أحمالهم ويقيدون جمالهم ويعرشون أمتعتهم ويخيمون على أنفسهم ظلالاً لتقيهم من حر الهجير ويقيمون كذلك إلى وقت العصر وحين تأخذ الشمس فى الميل والانحطاط فى جهة المغرب يرحلون من هناك ويمشون بقية

يومهم ويواصلون المشى إلى وقت العتمة ويعرشون أينما وصلوا ويبيتون بقية ليلتهم إلى وقت الفجر الأخير ثم يرحلون"(٧٣).

كما كان الطريق الذى تمر به قافلة الحج المغربى مهماً فى ربط المدن التى كانت مراكز لتجارة تبر الذهب فى بلدان المغرب العربى بمصر، حيث ارتبطت طرابلس ومسراته وأوجله (وكانت فى جلها من المدن التى كونت شبكات تجارية قوية مع مدن ما وراء الصحراء مثل تمبكتو وكانو وبرنو)(٧٤)، بالقاهرة عبر درب الحج المغربى الذى يبدأ من فاس مروراً بالجزائر وتونس ثم طرابلس ثم مسراته ثم ينحرف إلى الجنوب إلى أوجلة ثم إلى واحة سيوه إلى أن يصل إلى الجيزة ثم القاهرة، لذلك فقد كانت قافلة الحج المغربى أيضاً واحدة من أهم مصادر الذهب الوارد إلى مصر، فقد حرص عدد كبير من التجار والحجاج المغاربة على جلب كميات من الذهب لبيعها فى مصر والإنفاق منها على رحلتهم، سواء كان هذا الذهب فى شكل تبر خام، أو عملات مغربية، لذلك فقد انتشرت فى مصر الدنانير المغربية، وقد قدر صامول برنارد أحد علماء الحملة الفرنسية مقدار ما اشترته دار سك النقود من قافلة الحج المراكشية بـ ٧٣٠,٢٣٨ بارة(٧٥).

كما أن قافلة دارفور كانت تحمل كميات مهمة من تبر الذهب، وكانت هذه القافلة تخرج من أسيوط لتصل إلى دار فور عبر درب الأربعين، حيث كان هناك طريق يربط مدينة الفاشر وكانو مما جعلها مصدراً مهم للتبر الأفريقى أيضاً.

وقد لعبت الإسكندرية دوراً محورياً فى هذه التجارة أيضاً، فقد ارتبطت سواء عبر الطريق البحرى أو عبر الطريق الساحلى البرى بمدن الشمال الأفريقى حتى مدينة فاس، ومول تجار الإسكندرية عمليات جلب تبر الذهب(٧٦)، وقد ساعد تجار الإسكندرية على ذلك أن عدد كبير منهم كانوا ذوى أصول من هذه المدن، سواء مسراته أو طرابلس وأوجلة وسفاقص وتلمسان(٧٧)، لذلك فقد كان لأغلب هؤلاء التجار روابط تجارية قوية مع هذه المدن، وتجسد حياة عائلات تربانة والغريانى ورحومة والركراك والناضورى ذلك، حيث لعبت هذه العائلات دوراً

كبيراً فى تجارة تبر الذهب[٧٨].

وكان تبر الذهب يوضع داخل قطعة من القماش الأبيض، ثم تحيط به قطعتان أو ثلاثة قطع من قماش أكثر سمكاً، ويعقد القماش بخيط ليأخذ شكل صرة، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجفف فى الشمس، ويشكل الجلد الذى يجفف على هذا النحو بعد أن ينكمش غلافاً مضغوطاً ومتيناً وتشكل الحزمة أو مجموعة الذهب هذه مظهر حقيبة مطلية باللون الوردى، وتزن كل الحقائب نحو ٩٧درهماً أو ٦٥ مثقالاً، وكانت كل حقيبة أو صرة تستخدمها القوافل كوسيلة للتبادل التجارى حيث كانت لها قيمة ثابتة أو محددة تؤخذ بها أو تعطى دون أن يضطر التجار والناس لوزنها أو فتحها، فقد جعلت منها الممارسة ومصالح التجار أنفسهم قانوناً بالغ الصرامة، وغالباً ما كانت دار ضرب النقود فى مصر تأخذ ذلك بمصداقية كبيرة أيضاً، فكانت تأخذ أحدى الصرر بشكل عشوائى لوزنها، وعند نهاية القرن الثامن عشر كانت كل صرة من هذه الصرر تساوى ٢٤٤ قرشاً أسبانياً، أى أن كل مثقال من الذهب كان يساوى ثلاثة ونصف من القروش[٧٩].

تمويل تجارة تبر الذهب:

منذ الربع الثانى من القرن السادس عشر ساعدت هذه الشبكات التجارية وزيادة الطلب على الذهب إلى عودة وصول الذهب الإفريقى إلى شرايين مصر ومن ثم الدولة العثمانية مرة أخرى، فقد كانت تجارة الذهب واحدة من أهم الميادين الاستثمارية للتجار الكبار والصغار على حد سواء، وكانت أزمة النقد التى جاءت مع نهاية الدولة المملوكية، قد جعلت التجار العاملين فى تجارة البحر الأحمر (الكارمية)[٨٠]، والراغبين فى عودة تجارة التوابل، إلى البحث عن طرق عودة الذهب الذى لم يكن الهنود يقبلون له بديلاً من أجل التوابل، كما أنه بدون تمويل هذه التجارة مسبقاً من القاهرة لن تصل الكميات المطلوبة للوفاء باحتياجات مصر واسطنبول من الذهب، فيقول ليون الأفريقى عند وصفه لمملكة

غاءو " ويأتى إليها عدد لا يحصى من السود حاملين معهم كمية وافرة من الذهب ليشتروا بها أشياء مستوردة من بلاد البربر وأوربا، لكنهم لا يجدون أبداً ما يكفى منها لإنفاق ذهبهم، فيعودون دائماً إلى بلادهم بنصفه أو ثلثه"[٨١].

لذلك فقد مول كبار تجار القاهرة جماعات التجار الذين يعملون على خطوط التجارة مع كانو وتمبكتو، وأكرا بالبضائع والسلع لجلب تراب الذهب[٨٢]، ومع تعدد سفريات هؤلاء التجار الصغار كانت تتكون لديهم الأموال فيقومون بدورهم بالاستقرار فى القاهرة وإرسال الوكلاء والمبعوثين من التجار الصغار بعد تمويلهم بالبضائع[٨٣]، فمثلاً قام الخواجا سعيد بن قاسم بن أمغار الشهير بابن أيوب بتمويل الحاج زكريا بن محمد الدمسيطى من أجل جلب ١٠٣٢مثقال من تراب الذهب[٨٤]، فمثلاً قام الحاج أبى العباس أحمد بن عميره البرلسى الشافعى التاجر بسوق الجملون بتقديم حمل خرز و١٤٠٠ شدة سكر نبات للحاج أحمد بن أبى سعيد التاجورى من أجل جلب مائة مثقال من تراب الذهب[٨٥].

ويوضح ذلك أيضاً حياة التاجر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن مؤمن وهو تاجر فاسى[٨٦] عمل كتاجر سفار بين القاهرة وكانو وتمبكتو قام فى سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م بعقد صفقتين مع شهبندر تجار القاهرة حينئذ الخواجا يحيى بن عمر الشهير بابن الجمال الذى كان يحتاج الذهب من أجل تمويل تجارته فى التوابل فى البحر الأحمر، حيث مول الخواجا يحيى الصفقتين فدفع له ٤٠٥ إردب كوده وربع قنطار نيله و١٢١ طزينة من الطرابيش الجوخ الحمر و٥٣ رطلاً من المرجان و ٣٠٠ رطل عرق و ٣٠ ثوباً بعلبكياً و ١٠٣٤ درهم مسك فى مقابل أن يقوم له بمبلغ قدره ٧١٥ مثقالاً من الذهب التكرورى، ويتضح من هذه الصفقة إتاحة الحرية للخواجا ابن مؤمن بصورة كبيرة للربح حيث حدد العقد المبلغ الواجب على سعيد دفعه والذى يعادل ثمن هذه البضائع، وفى الصفقة الثانية دفع الخواجا يحيى الجمال إلى سعيد بن مؤمن ١١١ طزينة من الطرابيش و٢٨٧ رطل قرنفل و ١٦ طاقة من الأقمشة القطنية الهندية و٢٠ مقطعاً من القماش الغجرى و٥٩ ديناراً وفى نهاية الصفقة نص فى العقد على أن سعيد بن

مؤمن عليه حمل ذلك على بعير واحد من الإبل وأن يبيع ذلك فى بلاد التكرور بالنفقة فقط دون النسبة، ويشترى بذلك تبر ذهب(٨٧)، إن أهمية ابن مؤمن ليست فى كونه وسيط فى تجارة الذهب فقط، حيث استقر فيما بعد فى القاهرة وعمل فى عمليات جلب الذهب عن طريق الوكلاء والشركاء(٨٨) والمبعوثين بعد أن كون رأس مال كبير سمح له بتمويل الصفقات كما عمل سمساراً فى نفس الوقت حيث كان يقوم بتوفير المبعوثين والوكلاء للتجار الراغبين فى جلب الذهب(٨٩)، وعندما توفى أحمد ترك ابنه إبراهيم بن مؤمن الذى حل محل والده بعد أن علمه والده ودربه على هذه التجارة، حيث أصبح إبراهيم واحداً من كبار تجار القاهرة ، فكان يتاجر فى الذهب والبن وكون العديد من الشركات مع الخواجا إبراهيم تربانة وعمه عيسى بن إبراهيم بن مؤمن الذى استقر فى إسطنبول(٩٠)، وعند وفاة الخواجا يحيى بن عمر الجمال شاه بندر تجار القاهرة كان له بذمة أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد المسراتى ٢٣٣٧ مثقالاً من تراب الذهب تسلمتها ورثته(٩١).

وكان الخواجا قاسم بن عمرو بن محمد المغربى الشهير بالجدى الذى أصبح فيما بعد شيخاً لسوق طولون واحداً من كبار التجار الذين حرصوا على تمويل جلب الذهب من منابعه فى غرب إفريقيا؛ ففى سنة ٩٩١هـ١٥٨٣/م تعاقد قاسم مع ثلاثة من التجار السفارين المتوجهين إلى كانو لجلب من تراب الذهب، فتعاقد مع على بن سليمان بن سعيد المغربى الجربى ابن ملاعب على جلب ١٣٥٠ مثقالاً(٩٢)، وتعاقد مع أحمد بن موسى بن محمد الزوارى لجلب ١٢٠٠ مثقالاً(٩٣)، أما الحاج سعيد بن أبى نوح بن سليمان الجربى فقد تعاقد معه لجلب ٣٠٣٠ مثقالاً(٩٤).

ومما يوضح الدور الكبير الذى كان يقوم به كبار تجار القاهرة لتمويل تجارة تبر الذهب، حيث قدم إليهم الخواجا قاسم الجدى أقمشة وخرزاً وكوده وسلعاً وأدوات نحاسية حيث كانت هذه السلع تجد إقبالاً كبيراً فى كانو، وعلى الجانب الآخر كان الحاج على بن سليمان بن سعيد الشهير بابن ملاعب قد تعاقد مع

أربعة تجار لتمويل سفره فى نفس العام إلى كانو لجلب ٣١١٥ مثقالاً من تراب الذهب من كانو[٩٥]، مما يوضح حرص التجار (السفارين) المسافرين على جمع أكبر عدد ممكن من التوكيلات التجارية مما يسهم فى زيادة أرباحهم بالطبع[٩٦].

وقد لعب التجار المغاربة الذين استقروا فى القاهرة دوراً مهماً فى تجارة تبر الذهب، ففى البداية يجب أن نعرف أن بلدان الشمال الأفريقى كانت كلها تقريباً ترتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع مصادر تجارة الذهب فى إفريقيا ما وراء الصحراء، ويعرف الجميع الدور الهام الذى لعبه ملح تغازة[٩٧] فى التجارة بين بلدان المغرب وغرب إفريقيا لجلب تبر الذهب[٩٨]، ولذلك سوف نجد أن عدداً كبيراً من التجار العاملين فى تجارة التبر من المدن التى كانت ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع كانو وتمبكتو مثل مسراته وطرابلس والجزائر وأوجله، حيث كان هؤلاء التجار قد تمرسوا على تجارة الذهب عبر الصحراء قبل استقرارهم فى مصر[٩٩]، وتوضح مجموعة الوثائق التى قام عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بنشرها عن المغاربة فى مصر فى الجزء الأول مدى ضخامة الدور الذى كان يقوم به المغاربة فى تجارة التبر؛ فحوالى١٥٪ من هذه الوثائق تتعلق بذهب التكرور[١٠٠].

ولم يعنى ذلك أن هذه التجارة المهمة ظلت بمنأى عن المصريين فقد شارك عدد ليس بالقليل من التجار المصريين فى هذه التجارة[١٠١]، ليس فقط بالتمويل ولكن بالسفر إلى التكرور فمثلاً فى العام ٩٨٤هـ/١٥٧٦م، تصادق كل من الخواجا محمد بن عبد القادر بن محمد الشهير بالأخميمى الأبوتيجى التاجر السفار إلى بلاد التكرور مع الخواجا على بن أبى الركب وولده عبد القادر الأخميمى الابوتيجى التاجر السفار إلى بلاد التكرور، على تسلم الأول لـ٧٠٠مثقال من تراب الذهب، ولم تكن هذه حالة فريدة فقد كانت عائلات عديدة فى مدن أسيوط وأبو تيج تمتهن السفر إلى التكرور بشكل دورى[١٠٢] كما شارك الشوام المستقرين فى مصر فى هذه التجارة سواء بالسفر إلى التكرور أو بتمويل التجار[١٠٣]، كما مول التجار المصريون التجار التكروريين والمغاربة من أجل جلب تراب الذهب، فمثلاً

فى عام ٩٨٨هـ١٥٨٠/م، قام الخواجا أبو بكر بن محمد الشهير بالأخميمى بتقديم حرير وقماش غجرى وقماش أحمر مخيط خرج التكرور على أن يقوم بتقديمها له ٢٠٠٠مثقال من الذهب، وبالطبع كان هذا المبلغ يشمل الربح أيضاً حتى لا تكون هناك شبهة الفائدة(١٠٤).

كما أسهم استقرار أعداد كبيرة من التجار سواء المغاربة أو المصريين فى تمبكتو وكانو فى تفعيل دورهم فى هذه التجارة حيث وجد تجار القاهرة فى هؤلاء التجار من أبناء موطنهم وكلاء وشركاء تلقائياً لهم فكان هؤلاء يعملون فى تجهيز وإعداد الصفقات التجارية(١٠٥)، وكان تجار القاهرة يرسلون من مصر الأقمشة الكتانية والأوانى النحاسية والسيوف والخرز والكوده والأدوات الزجاجية والخيل والحرير والأثواب المصنوعة خصيصاً لأهالى التكرور، حيث تحتوى على العديد من الأشكال المزخرفة المشغولة بالإبرة، فهذه البضائع منقولة حرفياً عن قائمة بضائع شحنها التاجر على بن يوسف بن سلطان من القاهرة إلى كانو من أجل جلب تراب الذهب فى سنة ٩٧٠هـ١٥٦٢/م(١٠٦).

هكذا تكونت عائلات عديدة تمارس تجارة تبر الذهب، مثل عائلات بو بكر، وسكاره، والجدى، وابن مؤمن، وابن ملاعب، والأحيمر ومن هذه العائلات التى لعبت دوراً مهماً فى تجارة التبر أيضاً عائلة الصباغ(١٠٧)؛ فالخواجا محمد بن محمد بن مسعود الأندلسى الشهير بالصباغ أبرم مع ولد أخته أحمد بن على بن أحمد الوهرانى الشهير بابن حامد التاجر السفار إلى بلاد التكرور عقداً معه شركة مناصفة بمبلغ ١٢٩٨ ديناراً على أن يشترى أحمد بذلك قماشاً غجرياً وسجادات صوف ويسافر بذلك إلى بلاد أكدر(أكرا) ويبيع ذلك بالذهب والربح بعد المصاريف بينهما مناصفة(١٠٨).

كما أسهم كبار التجار فى عمليات تمويل الصناعات التى كانت تحتاجها تجارة التكرور من أجل تلبية هذه الاحتياجات فمثلاً فى عام ٩٧٩هـ١٥٧١/م قدم الخواجا نور الدين حسن الشهير بابن طعيمة وكان واحداً من كبار التجار فى

التوابل مبلغ قدرة ٤٢٤٠دينار إلى المعلم محمد بن محمد أبو الخير الشهير بالريس السكندرى ليقدم له ٤٠٧٥ ذراع من الأقمشة الحريرية المصنعة للتكرور[١٠٩].

والواقع أن مصر استعادت الجزء الأكبر من تجارتها فى التبر الأفريقى عند نهاية القرن السادس عشر، ويمكننا أن نتحدث عن متوسط عام يمكن تقديره لكمية تبر الذهب السنوى الوارد لمصر من خلال فزان، وسنار، وطرابلس الغرب خلال القرن السادس عشر يمكن أن يصل إلى ما بين ٢٠٠٠قنطار و٢٥٠٠ قنطار عند نهاية القرن السادس عشر[١١٠]، فخلال هذه الفترة كان الطلب كبير على الذهب، وكان أغلب تجار القاهرة وأسيوط وأبو تيج منهمكين بشكل كبير فى عمليات تمويل جلب تبر الذهب، كما تكونت فى القاهرة جماعات من التجار التى تقوم بعمليات تمويل لجلب الذهب وأصبح على أى طالب لتمويل هذه الرحلات التوجه إلى حوانيتهم لطلب ذلك بشرط إحضار ضامن له فقط، وكان العدد الأكبر من هؤلاء المولين من كبار تجار القاهرة العاملين فى التجارة الدولية من أمثال عائلات ابن الجمال، وأبو طاقية، وابن يغمور، والرويعى، والبساطى والعاصى وغيرهم[١١١].

ويبدو أن مصر وولايات الشمال الأفريقى العثمانية قد استفادت بشكل كبير من الحملة التى قام بها السلطان أحمد المنصور الملقب بالذهبى (سلطان مراكش) على مملكة سونغاى فى عام٩٩٩هـ/١٥٩٠، فقد استهدف السلطان المنصور من هذه الحملة السيطرة على مناطق إنتاج تبر الذهب فيما وراء الصحراء، وقد استطاع السلطان أحمد بالفعل السيطرة على هذه التجارة حتى لقب بالذهبى، ونجح فى استعادة قوة التجارة الصحراوية أمام التهديدات بنقل هذا النشاط إلى تجارة أطلسية بحرية يسيطر عليها الأيبيريون (الأسبان والبرتغاليين)، وتشير الدلائل الوثائقية فى الأرشيف المصرى إلى أن مصر استفادة من ذلك سواء عن طريق زيادة كميات تبر الذهب الواردة صحبة قافلة الحج المغربية، أو عن طريق زيادة قوة شبكاتها التجارية مع كانو وتمبكتو، فتشير الوثائق بالفعل إلى أن الفترة

التى أعقبت عام٩٩٩هـ-١٥٩٠/م كانت فترة ازدهار كبير لتجارة الذهب الإفريقى. ففى سنة ١٠٢٩هـ-١٦١٩/م كان للخواجا الشهير إسماعيل أبو طاقية شاهبندر تجار مصر ٢٦٨٥ مثقالاً من الذهب لدى الخواجا محمد بن أحمد جعوان المسراتى، وفى سنة ١٠٣٠هـ-١٦٢٠/م مول أبو طاقية أربعة تجار من التكروريين بالبضائع لجلب ٤٠٠٠ مثقالاً من الذهب[١١٢].

دور اليهود فى تجارة تبر الذهب:

على الرغم من أهمية عمل اليهود فى الجمارك والتجارة إلا أن عدداً كبيراً من اليهود قد تعيشوا من الصرافة والعمل كصائغين للذهب وفى عمليات شراء وبيع الذهب[١١٣]، حيث لعب اليهود الدور الأكبر فى عمليات توريد الذهب لدار الضرب، خاصة وأنهم سيطروا على الإدارة المالية للديوان وبالتالى دار ضرب العملة أيضاً، وعلى الرغم من أن قانون نامه مصر شدد على ضرورة عدم السماح للتجار اليهود باحتكار الذهب وتوريده بأسعار مرتفعة[١١٤]، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، فتوضح الوثائق أن اليهود سعوا دائماً لشراء وتخزين الذهب بأكبر قدر ممكن حتى إذا ما احتاجت إليه دار الضرب رفعوا أسعار توريده[١١٥].

أما عن دور اليهود فى تجارة تبر الذهب، فرغم أنهم لم يغامروا بالدخول فى الرحلات الصحراوية الشاقة إلى التكرور إلا أنهم لعبوا دوراً مهماً فى هذه التجارة، فقد قاموا بدور كبير فى عمليات تمويل هذه التجارة[١١٦]، حيث قدموا إلى التجار المسافرين (السفارين) الأموال والبضائع اللازمة للرحلة ودخلوا معهم شركاء فى العديد من الصفقات لجلب تبر الذهب، حيث قام اليهود بدور كبير فى عمليات توريد الذهب إلى دار سك النقود، كما كانوا صائغين وجواهرجية مهرة للغاية[١١٧]، وغالباً ما كان اليهود مهرة فى عمليات صناعة الذهب من التبر، حيث كانت لهم حوانيت عديدة فى الصاغة كان بها أفران خاصة لتشكيل وتحويل الذهب من شكله الخام كمسحوق إلى شكله كمعدن وتشكيله سواء كنقود أو حلى وأدوات للزينة.

فمثلاً فى سنة ٩٦٠هـ-١٥٥٢/م، قام المعلم يوسف الشهير بابن فيروز اليهودى

القراء بتقديم خمسين سوسية من القماش الخمسينى الفوى، وخمسين ملحفة بطرازات شغل البسكرى، وأربع قطع قماش هرمزى ملونة، إلى أحد التجار (السفار إلى التكرور)، على أن يقدم له بعد عام ونصف بـ ٣٥٠مثقالاً من تراب الذهب كثمن لهذه الأشياء(١١٨)، وفى عام ٩٧٠هـ/١٥٦٢م كان للمعلم يعقوب بن ساسى الربان الشهير بابن أبى سعده ٣٠٠مثقال من تراب الذهب بذمة أحمد بن على بن أحمد الطرابلسى الشهير بالتيجنى، وما هو بذمة محمد بن عبد الباقى المسراتى ٢٧٥ مثقال، بالإضافة إلى ستة أحمال خرز، وخمسين مثقال من المسك التركى، تحت يد الحاج أبا القاسم بن محمد بن على المغربى الشهير بابن الحصن(١١٩)، ونلاحظ حرص التجار اليهود على تنويع الوكلاء وحرصهم على عدم وضع أموالهم لدى وكيل واحد فقط، فمثلاً نجد المعلم يعقوب بن سعيد اليهودى الربان الشهير بشون قدم للحاج محمد بن احمد بن محمد الأوجلى خمسة قطع جوخ مخيطة، وأخرى غير مخيطة، وأربعة أثواب زرق، ورطل مرجان، على أن يقدم له فى مقابل ذلك ثلاثة وخمسين مثقالاً(١٢٠)، كما قدم فى نفس الوقت إلى الحاج أحمد بن محمد بن سكاره الأوجلى أقمشة جوخية وكتانية فى مقابل تقديم سبعون مثقالاً من تراب الذهب(١٢١)، وبخلاف الذهب الذى كان يحصل عليه اليهود من خلال عمليات التمويل، كانوا يقومون بشراء الذهب من تجار القاهرة فور دخوله إلى القاهرة مستغلين حاجة هؤلاء التجار لتبديل ذهبهم، كما كان عدد من اليهود يقومون بالدوران على القرى والمدن المختلفة من أجل شراء الذهب(١٢٢)، وكانت الإدارة المصرية تطلب الذهب فى كل عام قبل سفر الخزينة الإرسالية المرسلة إلى إسطنبول، فكانت تشترى بالنقود الفضية ذهباً لإرساله إلى إسطنبول ودعيت عملية الاستبدال هذه شراء سكة حسنة، وكلمة حسنة تعنى فى عرف الإدارة الدينار الذهب(١٢٣).

والواقع أن التجار التكروريين والمغاربة سيطروا على آليات وأدوات تجارة تبر الذهب، وكانوا الوسيط الذى لا غنى عنه لكل من أراد الحصول عليه فى مصر،

فلم يكن أمام كبار التجار فى القاهرة أو التجار اليهود للحصول على تبر الذهب، إلا تمويلهم بالبضائع للحصول على هذه السلعة الثمينة، بخاصة مع مشقة السفر عبر الدروب الصحراوية.

اسطنبول والذهب المصرى:

والواقع أن الإدارة المصرية ظلت حريصة على تذليل أى عقبات تقف فى سبيل استمرار وتطور تجارة الذهب التكرورى، حيث كان الطلب عليه يزداد بشكل كبير سواء للإدارة المصرية، أو للإدارة المركزية فى إسطنبول، ففى المدفوعات المتبادلة بين القاهرة ومنطقة إسطنبول تدفق الذهب عادة من مصر إلى إسطنبول(١٢٤)، بينما كانت الفضة تتحرك فى الاتجاه المعاكس، حيث كانت الدفعات السنوية من مصر إلى الخزينة الإمبراطورية فى إسطنبول، هى الآلية الرئيسة لنقل النقود الذهبية المضروبة فى القاهرة إلى باقى أنحاء الإمبراطورية، ففى عام ٩٥٩هـ/١٥٥١م أرسلت مصر ٣٠٠,٠٠٠دينار ذهبى كان كل دينار منها يزن ٣,٥٥٩جراماً فيكون مجموع وزنها ١٠٦٧كيلوجرام(١٢٥)، ثم ارتفعت هذه الكمية فيما بعد لما يتراوح بين٤٠٠,٠٠٠سكة حسنة و٥٠٠,٠٠٠ سكة حسنة أى حوالى ١٦ إلى ٢٠ مليون بارة(١٢٦) عبر الخزينة الإرسالية(١٢٧).

وقد ظل الذهب يتدفق من القاهرة إلى إسطنبول طوال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، ففى العام ١٠٤٣هـ/١٦٣٣م(١٢٨)، كانت الإدارة العثمانية فى إسطنبول فى مزيد من الحاجة إلى كميات من الذهب لمواجهة انهمار الفضة الأوربية القادمة من العالم الجديد، ونتيجة لوفرة النحاس بعدما أصبح من الصعب استخدامه فى عمليات سك العملة، لذلك فقد أمر السلطان بأن يرسل إلى مصر ١٢ ألف قنطار من النحاس، وطلب من والى مصر (أحمد باشا الكرجى) أن يرسل بدلاً عنها قطع ذهبية، غير أن النحاس كان متوفرًا فى السوق المصرية بدرجة كبيرة، جعلت من تصريف وبيع أقراص النحاس الوردة من إسطنبول مسألة صعبة للغاية، فلم يجد الباشا من يشتريها، فتم رميها (فرضها جبراً) على التجار والحرفيين فى الأسواق المصرية، بسعر١٤٠٠نصف

فضة للقنطار[١٢٩]، وتم شراء الذهب بدلاً منها وإرساله إلى إسطنبول[١٣٠].

ولم يكن ذلك يعنى أن هذه التجارة سارت على وتيرة واحدة وإنما كانت هناك العديد من الأزمات التى تشهدها بين آن وأخر، ففى عام ١٠٣١هـ/١٦٢١م، تسبب استيلاء الإدارة المصرية على تركات بعض المتوفين من التجار التكروريين فى أزمة كبيرة، حيث تسبب ذلك فى إشاعة قوية بين التجار العاملين فى هذه التجارة بأن السلطات فى مصر سوف تستولى على تركات التجار التكروريين لصالح الميرى، وأدى ذلك إلى توقف وصول التجار وبالتالى عدم وصول الذهب الأفريقى، وقد دفع ذلك الديوان فى القاهرة إلى إصدار أمر (بيورلدى) ينفى فيه فكرة مصادرة تركات المتوفين لصالح الميرى ويؤكد على أن تركات هؤلاء التجار سوف ترسل إلى ورثهم " فبرز أمرنا الشريف بأن لهم مزيد الرعاية ومديد العناية وعدم المعارضة لفرد منهم وأنه من مات منهم عن ورثه شرعية فترسل لهم مخلفاته إلى بلاد السودان على يد وصيه أو وكيل ورثته أو على يد شيخ القافلة وعليهم أمان الله"[١٣١]، ويبدو أن هذا أمر لم يكن ليغير الواقع بشكل سريع وأنه كان على تجار القاهرة التحرك بشكل أسرع للحصول على أموالهم وحقوقهم الموجودة فى كانو وتمبكتو، وجلب كميات الذهب التى هم فى حاجه إليها، فمثلاً أرسل الخواجا إسماعيل أبو طاقية شاه بندر تجار القاهرة معتوقه قيام بن عبد الله إلى مدينة أكدر(أكرا) لجلب ١٤٥٨مثقال من تراب الذهب من الحاج على بن سالم، وأرسل معه عشرة أحمال نحاس أفرنجى، وتسعة عشر كورجة شاشية سلسالى، و٣٧ رطلاً من ماء الورد، وبساطان رومى وأحد عشر ناقة مختلفة الألوان، كما ألزم شاه بندر التجار معتوقه أيضاً بضرورة تحصيل ثمن البضائع التى مول بها أبو طاقية جماعة الخواجا محى الدين الفرهوتى وهى عشرة سواسى خماسى بحاشية حمراء، وثلاثين سوسية خمنى وثلاثين رطل حرير أبيض وأخضر، وثمانية عشر ثوباً بغدادياً، وبساط رومى[١٣٢]، هكذا حاول تجار القاهرة إنعاش هذه التجارة المهمة للغاية مهما واجهت من عقبات[١٣٣].

وهكذا أسهم تجار القاهرة والتكروريين والمغاربة خلال القرن السادس عشر

والنصف الأول من القرن السابع عشر بدور فاعل فى توفير تبر الذهب الذى كانت تحتاجه مصر لتمويل تجارة الشرق من التوابل والحرير والأقمشة القطنية الملونة والبن؛ فلم يكن الميزان التجارى فى تجارة البحر الأحمر فى صالح مصر التى كان عليها تسديد قيمة ذلك بالمعدنين الثمينين الذهب والفضة حيث فضل الهنود دائماً العملات على أية بضائع أخرى[١٣٤]، كما كان لتجارة الذهب دور مهم فى تراكم الثروة لدى العديد من العائلات القاهرية، حيث كانت تجارته تحقق أرباح ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ بعد خصم رأس المال والمصاريف، ولذلك فقد شاركت أغلب العائلات التكرورية والمغربية التى استقرت فى مصر فى تجارته مثل عائلات بو بكر وتربانه والقسنطينى وأمغار وجلمام وغيرها[١٣٥].

الذهب والنقد ومؤشرات التغير فى وصول تبر الذهب:

رغم أن النقود كافة مثل السلع الأخرى تعد سلعة اقتصادية تدخل فى عمليات التبادل ويقدمها أو يعرضها أطراف هذه العمليات شأنها فى ذلك شأن السلع الأخرى، إلا انه ينبغى النظر بتحفظ شديد إلى النقود فى العصر العثمانى التى يصعب اعتبارها نقوداً سلعية إذ نادراً ما تتكافأ قيمها الاسمية مع قيمة ما يماثلها من المعدن وزناً ونقاوة فى السوق، فقد سعت الحكومة العثمانية لتحقيق أكبر ربح ممكن من وراء صك النقود، وهذه الأرباح لم يكن من المستطاع تحقيقها إلا بإعطاء النقود سعر تداول إلزامى عن طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أى قيمة أعلى من قيمة ما تحتويه من معدن الذهب أو الفضة[١٣٦]، ويوضح ذلك ما ذكره برنارد من أنصاف الفضة كانت تتمتع بقيمة افتراضية (اسمية) أكبر من قيمتها الجوهرية وظلت تحتفظ بهذه القيمة برغم انخفاض مزيجها أو سبيكتها، وذلك لأن الطلب على هذه النقود من أجل تلبية ضرورات الدفع فى العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة كان فى واقع الأمر أكبر من كمياتها المتداولة بالأسواق. وهو ما يفسر جزئياً تداول النقود الفضية الأجنبية بمصر بقيمة أكبر من قيمتها الجوهرية وسعر تداولها فى البلاد التى سكت بها.

والواقع إن عمليات جلب تبر الذهب لم تستمر طوال العصر العثمانى على وتيرة واحدة، وقد تحكم فى حجم الكميات الواردة بالأساس قيام تجار القاهرة بتمويل تجارة القوافل التكرورية بشكل رئيسى، فيشير الوزان إلى أن تجار مدينة كانو كثيراً ما كانوا يعودون بكميات كبيرة من الذهب لعدم وجود مشترين فيقول: " ويأتى إليها عدد لا يحصى من السود حاملين معهم كمية وافرة من الذهب ليشتروا بها أشياء مستوردة من بلاد البربر أو أوربا لكنهم لا يجدون أبداً ما يكفى منها لإنفاق ذهبهم فيعودون دائماً إلى بلادهم بنصفه أو ثلثه"(١٣٧)، صحيح أن الحجاج التكروريين كانوا يقومون بحمل كميات ليست بالقليلة من تبر الذهب، ولكن إذا لم يمول تجار القاهرة هذه التجارة مسبقاً فقد كان حجم هذه التجارة يتراجع بشكل كبير، وخلال نهاية العشرينيات من القرن السابع عشر تراجع تجار القاهرة عن عمليات تمويل هذه التجارة بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى أن القيم النقدية للمعادن النفيسة سواء الذهب أو الفضة كانت تتوقف على عوامل أخرى غير العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية لها، فقد كان الطلب الكلى على المعادن النفيسة لاستعمالها كنقد، أو استعمالها فى الاستعمالات الأخرى كالصناعة والزينة، يؤدى إلى ارتفاع قيمتها، والواقع أنه ما إن يختار أى معدن للاستعمال النقدى حتى يصبح الطلب الكلى عليه كبير للغاية، وبالتالى فقد كانت أسعار هذين المعدنين متوقفة على تقلبات الطلب النقدى قبل أى شيئاً أخر.

فخلال عشرينيات القرن السابع عشر كانت بلدان المحيط الهندى أخذه فى التحول النقدى من الذهب إلى الفضة، وبالتالى فقد تحول تمويل التجارة الشرقية الهندية والصينية، وكذلك التجارة اليمنية من الذهب إلى الفضة(١٣٨)، ومع وفرة الفضة الأمريكية، تراجع استخدام الذهب فى عمليات سك النقود بشكل تدريجى، ومنذ ثلاثينيات القرن المذكور، سيطرت الفضة على المعاملات التجارية بشكل كبير، وتدفقت الفضة من مصر عبر البحر الأحمر فى اتجاه الهند والصين واليمن(١٣٩)، حيث أصبحت أداة التبادل التجارى بشكل رئيسى، لسد العجز التجارى الكبير لمصر مع التجارة الشرقية، وبالتالى سيطرة الفضة

على سوق التعامل النقدى[١٤٠]، ورغم استمرار النقد الذهبى إلا انه تراجع فى الاستخدامات النقدية إلى أدنى مستوى منذ عقود مضت، ومع تراجع الطلب على الذهب تراجع تجار القاهرة عن عمليات تمويله بشكل كبير مفضلين عدم تمويل هذه التجارة المرهقة، والعمل بشكل أكبر فى تجارة البحر الأحمر وبخاصة تجارة البن اليمنى التى ارتفعت أرباحها لقمتها خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر لتصل لحوالى ٣٣٪ من رأس المال، وإمكانية زيادة هذه الأرباح للراغبين إذا ما وسعوا شبكاتهم لتصل إلى إسطنبول، وأزمير، وبورصة، وقد أدى ذلك إلى تمدد الشبكات التجارية لتجار القاهرة فى اتجاه الشمال، وبالتالى تراجعهم عن عمليات تمويل جلب الذهب الأفريقى، منذ ثلاثينيات القرن السابع عشر، حيث فضل أغلب التجار استثمار أموالهم إما فى تجارة البن وتصديره إلى إسطنبول، أو استثمار أمالهم فى قطاع الزراعة والحرف المحلية التى شهدت نمو كبير خلال هذه الفترة، بخاصة زراعة وصناعة السكر والأرز، وأدى ذلك فى الواقع إلى تراجع كميات تبر الذهب الأفريقى الوارد للقاهرة، ولم يكن ذلك يعنى توقف وصول تبر الذهب إلى القاهرة، فقد استمرت القوافل فى نقل التبر ولكن كميات ذلك تراجعت إلى حدٍ كبير.

وهكذا أصبح التجار الأوربيون والعثمانيون والمصريون فى حرصهم على الاستمرار فى تجارة البحر الحمر يقعون تحت رحمة الفضة الأمريكية، حيث أصبحت الفضة آلية الدفع المباشر من أجل الحصول على السلع الآسيوية، وبعد تنامى دور الفضة فى هذه العلاقات التجارية، تراجع وصول الفضة الأمريكية إلى أوربا بشكل كبير إلى حد الندرة خلال الفترة بين عامى ١٦٨٠و١٧٢٠، وكان لذلك انعكاساته الكبيرة على سوق النقد الداخلى فى مصر[١٤١]، ومرت مصر بسنوات عجاف من الاضطراب النقدى، حيث تم تقليص نسبة الفضة فى البارة[١٤٢]، ويروى لنا أحمد شلبى كيف أثر عدم وصول الفضة الأوربية على السوق المصرية فيقول: " أن الفضة النحاس فشت فى القاهرة، وصار النصف المختوم لا يوجد،

وأن وجد لا يتعامل به وإنما تأخذه اليهود ويقصوه أربعة أنصاف"[١٤٣].

واستنزفت تجارة البن والتجارة مع آسيا مزيد من الرصيد المعدنى الذهبى والفضى، وعادة عمليات سك العملة من النحاس[١٤٤]، بل والمقايضة، وعاشت مصر أزمة نقدية عنيفة[١٤٥]، ويعلق أحمد شلبى على ذلك بقوله " فضاعت رساميل الخلق، وأشتد الحال على الناس"[١٤٦].

وقد أدى كل ذلك إلى تزايد الطلب على الذهب فى مصر واسطنبول مرة أخرى، وأمام تزايد الطلب فى السوق على العملات فقد أعادت الدولة سك العديد من العملات الذهبية[١٤٧]، وعندما لم تكف وتزايدت الأزمة أعادت الإدارة سك الفلس النحاسى[١٤٨]، وكل ذلك أدى إلى إعادة مصر وتجار القاهرة للبحث عن التوسع فى آليات جلب تبر الذهب الأفريقى، وبالتالى فقد كان لابد من التوسع فى عمليات تمويل جلب التبر الإفريقى مرة ثانية، والواقع أن ندرة المعادن كانت تدفع التجار وبخاصة اليهود إلى اكتناز الذهب بشكل سريع وشراءه بأى سعر من أجل تخزينه حتى إذا ما طلبته الخزينة أو الإدارة يقوم هؤلاء التجار اليهود ببيعه بأرباح كبيرة[١٤٩]، وأدت عمليات الاكتناز هذه إلى تزايد الطلب على الذهب بشكل كبير، وكل ذلك أعاد تجار القاهرة لتمويل شبكاتهم التجارية مع السودان الغربى مرة أخرى من أجل جلب تبر الذهب.

فمنذ بداية القرن الثامن عشر حدث توازن فى استخدام المعدنين الذهب والفضة فى الاستخدام النقدى، ونجح تجار القاهرة فى إعادة جلب كميات كبيرة من تبر الذهب، وقد أسهمت الهجرة الفاسية إلى مصر فى بداية القرن الثامن عشر وخاصة خلال العام ١١٢٤هـ/١٧١٢م فى دعم تجارة الذهب بصورة كبيرة، حيث كان لفاس علاقات قوية مع مدن الذهب فى غرب إفريقيا منذ أمد بعيد، وكان التجار الفاسيون أكثر تمرساً بهذه التجارة[١٥٠]. وعندما هاجروا للقاهرة صاحبت عمليات هجرتهم لمصر ضخ مبالغ مالية ضخمة كانت أكثرها بالنقود الذهبية، كما ظلت لهم علاقات تجارية قوية مع مدن السودان الغربى وخاصة مع

كانو وتمبكتو وأكدر وغيرها وظل لهم وكلاء بها، فكان للخواجا حدو بن عربى المنجور وكلاء فى كانو كان يرسل لهم بالخرز والأقمشة الملونة الهندية والمصرية وكانوا يرسلون إليه بالتبر[١٥١]، فتشير الوثائق إلى عائلة برادة الفاسية وتشير إلى أن أحد أفرادها كان فى عام ١١٥١هـ١٧٣٨/م، غائباً فى بلاد السودان من أجل جلب تبر الذهب[١٥٢]، أما عائلة البنانى الشهيرة فقد كان أحدهم يسافر إلى تمبكتو فى كل عام من أجل إنجاز مصالح العائلة وشراء تبر الذهب، فمثلاً فى عام ١١٧٥هـ١٧٦١/م كان الحاج العربى بن محمد بن الطيب البنانى فى تمبكتو عندما عاجلته الوفاة بها، وأمام ذلك فقد سافر عمه وشريكه بالسفر إلى تمبكتو للحصول على ما خلفه المتوفى من تبر الذهب حيث كان شركه بينهما مناصفة بما قيمته مليون بارة (٦٥٣٣٣مثقال)[١٥٣]، ومثال عائلة البنانى حرصت عائلة العشوبى الفاسية أيضاً على استمرار علاقاتها التجارية بمصادر تجارة التبر فحرصوا على إرسال أحد أفراد العائلة إلى تمبكتو كل فترة من أجل جلب الذهب، ففى عام ١١٥٦هـ١٧٤٣/م كان الخواجا محمد بن حمودة العشوبى فى تمبكتو حيث أدركته الوفاة بها، وقد ترك تبر ذهب قيمته ٨٦٤,٦٠٠بارة (٥٧٦٤ مثقال)[١٥٤].

والواقع أنه خلال القرن الثامن عشر قامت العائلات الفاسية والطرابلسية التى استقرت فى مصر بالدور الأول فى السيطرة على خطوط هذه التجارة، وتكفى الإشارة فقط إلى ذلك الدور الكبير لعائلات تربانه ورحومة والزوارى والغريانى[١٥٥] فعائلة الغريانى مثلاً استقرت فى مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر وقد أقام الأخوان عبد الله ومحمد ولدا عبد الرحمن المغربى الطرابلسى الشهير بالغريانى شركة فيما بينهما مناصفة وكانا يترددان بين القاهرة وتمبكتو، وقد استقر محمد وهو الأخ الأصغر فى تمبكتو وترك أولاده تحت رعاية أخيه فى القاهرة، وكان محمد يستخدم وكلاء ومندوبين لإيصال الذهب إلى أخيه فى القاهرة، ومع استقرار محمد فى تمبكتو كون شبكة تجارية فرعية لجلب الملح من تغازة وبيعه فى تمبكتو ففى سنة ١١٣٥هـ١٦٢٥/م كان له

ثلاثة وكلاء يجلبون إليه الملح وهم عثمان الحناوى ومحمد الغدامسى ومحمد جسوس، حيث ما كان تحت أيديهم لمحمد على الترتيب ١٢٧٥ مثقالاً، و٢٠٠ مثقالاً ، ٧١٠ مثقالاً، أما ما كان أرسله محمد إلى أخيه عبد الله فى مصر فكان على التوالى ما هو على يد الحاج عبد الحفيظ ١١٦٩ مثقالاً وما هو على يد الحاج ميلاد السواكنى ١٠٠٠ مثقالاً وعلى يد عمر رمضان الأوجلى ١٠٠٠ مثقالاً أخرى ، هذا إضافة إلى خمسمائة مثقال أرسلها بصحبة عبد الحفيظ أيضاً لتجهيز ابنته فاطمة للزواج ، وقد قدر ما تركه الخواجا محمد عند وفاته سنة ١١٣٦هـ١٧٢٣/م خاصته من غير أموال أخيه بـ ١٢٧٤٨ مثقال أى حوالى ٩١٢,٢٠٠, ١بارة[١٥٦] . كما قامت عائلات سكندرية بدور مهم فى عمليات شراء الذهب من طرابلس ومن تمبكتو وكانو، فكان للخواجا إبراهيم بن عبيد تربانه شركة مهمة للتجارة فى تراب الذهب مع الخواجا إبراهيم بن أحمد بن مؤمن كان رأس مالها ١٣٥,٥٠٠ بارة بحق النصف لكل منهما[١٥٧].

كما قامت عائلة جبريل الأندلسية بدور مشابه لآل الغريانى أيضاً فى تجارة الذهب والرقيق، فكان الخواجا عبد الله بن رحومه بن جبريل يرسل بالنحاس والأقمشة إلى تمبكتو لجلب الرقيق والذهب فكان له بها سنة ١٠٩٥هـ١٦٨٣/م أقمشة قيمتها ١٨٦,٤٥٠ بارة إضافة إلى خمسة عشر قنطاراً من النحاس قيمتهم ٢٢,٥٠٠ بارة[١٥٨]، فمثلاً الخواجا أحمد بن سعيد الجملى وهو تاجر جربى كبير كانت عائلته قد استقرت فى مصر منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر، وقامت بدور كبير فى تجارة مصر الخارجية؛ فكان أحمد تاجراً فى وكالة التركمانى بالبندقيين، وكان يدير من حانوته بهذه الوكالة شبكة تجارية ضخمة وكان له وكلاء فى جدة لإرسال البن وكان له وكيلان فى فزان لجلب تراب الذهب والرقيق، هما عبد السلام الطرودى والشيخ محمد يوسف فكان له فى العام ١١٥٦هـ١٧٤٣/م تحت يد الأول ١٨٠ مثقالاً من الذهب وثلاث جوارى سود، وتحت يدى الثانى ٣٨ مثقالاً إضافة لجاريتين سود، حيث كان يعيد تصدير الجوارى السود إلى إسطنبول ويستورد بدلاً منهن جوارى أو مماليك من البيض

حيث كن يجدن إقبالاً كبيراً بخاصة لدى الأمراء المماليك[١٥٩]، فالحاج محمد بن أبى بكر بن عربى توفى فى العام ١١٦٦هـ١٧٥٢/م وهو فى فزان عندما كان قادماً إلى مصر، وكان بصحبته سبعة جوارى سود قيمتهن ٤٧٢٤٤ بارة و ١١٢ مثقالاً من الذهب جلبهن من تمبكتو[١٦٠]، ويمكن رؤية حجم تجارة تبر الذهب فى تركات التجار الآتية من الجدول التالى[١٦١].

اسم المتوفى	تاريخ الوفاة	إجمالى	تراب الذهب	النسبة
١ - الحاج عبدالقادر بن	١٠٠٥هـ/١٦٨٣م	٥٠٩٧٦٧	٢٥٤٥٦٣	٥٠٪
٢ - الحاج سالم المغربى	١٠٠٧هـ/١٦٨٥م	١٠٣٢٧٣	٧٠٠٠٠	٦٧٪
٣ - الخواجا عبدالله بن	١٠٠٧هـ/١٦٨٥م	١٤٢٧٦١	٥٠٠٠٠	٣٥٪
٤ - الخواجا عبدالقادر بن	١١٠٤هـ/١٦٩٢م	٢٥٠٠٠٠	٦٩٠٠٠	٢٧٪
٥ - الخواجا حدو بن	١١٣١هـ/١٧١٨م	٤٠٠٥٧٥	١٩٩٠٠	١٥٪
٦ - الحاج عيسى بن محمد الأوجلي المعروف	١١٤٩هـ	٣٤٦٢٠٠	٦٠٩٧٥	١٧٪

هكذا يوضح هذا الجدول أن نهاية القرن السابع عشر شهدت تزايد فى كميات الذهب الوارد إلى مصر، وهو ما كان يعكس تزايد حاجة السوق المصرى إلى الذهب، ومن أجل ذلك فقد شهدت بداية القرن الثامن عشر أنتعاش فى عودة وصول التبر التكرورى وبالتالى عادة عمليات سك العملات الذهبية من أجل

تلبية الاحتياجات النقدية للسوق المصرية والعثمانية، ففى العام١١٠٩هـ١٧٠٧/م يقول أحمد شلبى " غيرت ذهب الأشرفى بسكة عليها طرة ويسمى بالذهب الطرلى، وأحضر الوزير الصناجق والأغوات بالديوان، وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة وأمره أن يطبع بها، وأن يكون الذهب اثنين وعشرين قيراطاً، وكل ماية طرلى وزنها ماية وخمسة عشر درهماً"(١٦٥) وفى شعبان ١١١٩هـ/ ديسمبر ١٧٠٧م، تم توفير كميات الذهب اللازمة لسك الجنزرلى(١٦٦)، وهكذا عاد الذهب مرة أخرى يورد بكميات كبيرة من خلال عمليات تمويل جلبه من السودان الغربى، وتوضح أزمة المعلم داود اليهودى صاحب عيار دار الضرب فى مصر ذلك، فيقول أحمد شلبى عبد الغنى عند حديثه عن عام ١١٣٧هـ١٧٢٤/ " فلما عزل الباشا اجتمع الموردون للذهب عند المعلم داود وكلموه فى إخراج سكة الجنزرلى لأنهم هابوا سكة الفندقلى وامتنعوا من جلب الذهب وتعطل الشغل، فرشا قائمقام وأخرج له سكة الجنزرلى وسلمها لداود فأخذها إلى داره بالجيزة وعمل له فرناً للذهب، وأحضر الصناع والذهب من التجار وضرب فى ستين يوماً وليله ٩٨٠,٠٠٠جنزرلى"(١٦٧)، هكذا عادت مصر إلى إصدار النقود الذهبية بشكل كبير منذ العقد الأخير للقرن السابع عشر سواء كان فى ذلك الطرالى، أو الزنجيرلى (الزر محبوب) أو الفندقلى(١٦٨)، ويعكس ذلك فى الواقع قدرة التجار على توفير الذهب المطلوبة لدار سك النقود، وهو ما كان يعنى فى الواقع عودة الشبكات التجارية مع السودان الغربى فاعليتها الطبيعية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وبالتالى فقد عادت مصر مرة أخرى تزود إسطنبول بكميات كبيرة من الذهب من خلال الخزينة الإرسالية، فوفقاً للمصادر التركية يتضح أن مصر عادت مرة أخرى ترسل أموال الخزينة الإرسالية بالنقود الذهبية بعد توقفها عن ذلك منذ ستينيات القرن السابع عشر(١٦٩)، كما راجت عمليات تجارة النقد بين القاهرة وإسطنبول، حيث توسع التجار فى إرسال النقود الذهبية المصرية إلى اسطنبول(١٧٠).

فقد كانت الأوامر العثمانية تصل إلى القاهرة لإنتاج النقود الذهبية بنفس

الأسماء والعيارات العثمانية، إلا ان النقود المسكوكة فى القاهرة كانت دائماً أدنى من نقود اسطنبول، بسبب رغبة الأمراء المماليك فى القاهرة فى تحقيق أرباح كبيرة[١٧١]، وتسوية مستحقات الخزانة الإرسالية بقيم أقل فى النقد، وقد أدى ذلك إلى تزايد تداول النقود المصرية فى تركيا وبلاد الشام، وكان من نتيجة ذلك أختفاء النقود الذهبية المسكوكة فى اسطنبول وبالتالى سيطرة النقد الذهبى المضروب فى مصر على السوق التركية، ولم تجد الإدارة فى اسطنبول حلاً لتقليل سيطرة النقد المصرى، وتقليل أرباح المماليك والتجار فى مصر إلا إعلان صرف رسمية أدنى منفصلة للنقود الذهبية المصرية، مما وضع حداً لهذه التجارة المربحة من وراء تصدير النقود المصرية إلى اسطنبول[١٧٢].

والواقع أن العملات الذهبية التى ضربت فى مصر فى الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر خضعت للنظام النقدى العثمانى، وباستثناء الزر المحبوب كانت جميع هذه العملات بصفة عامة جيدة العيار، ويرجع ذلك فى الواقع إلى وفرة تبر الذهب فى مصر، وعلى النقيض مع النقد الفضى كانت الإدارة المصرية تتقبل الأوامر العثمانية بسك العملات الذهبية، فيما كانت ترفض سك العملات الفضية، ويفسر ريمون ذلك بأن المصلحة المشتركة للأمراء وللتجار ربطت بينهم فى رفض طرح قروش فضية جديدة، طالما كان تدهورها المحتمل ونقصان قيمتها يسبب دائماً إرباكاً للمعاملات التجارية فى التجارة الشرقية مع الهند[١٧٣]، والواقع أن وصول الأوربيين إلى الهند وتداول العملات الأوربية الفضية بشكل كبير فى جنوب شرق آسيا جعل هذه العملات أكثر قبولاً للتداول وبالتالى فقد أصبحت هذه العملات مصدراً مهماً للتجارة الشرقية التى كانت تلعب دوراً محوراً فى التجارة المصرية[١٧٤]. وعلى النقيض من ذلك كانت العملات الذهبية تلعب دوراً أكبر فى العلاقات بين القاهرة وإسطنبول التى كانت فى حاجة دائمة للنقد الذهبى المصرى.

وعلى الرغم من ذلك فقد تزايد دور الفضة بشكل أكبر فى النظام النقدى

داخل مصر خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر، حيث عادت مرة أخرى كميات الفضة الواردة من أوربا وتركيا تتزايد[١٧٥]، وبالتالى فإن تنامى وفرة الفضة الأوربية والتركية زاد من تداول الفضة فى الأراضى المصرية، وذلك من خلال الموازين التجارية المؤتية التى حافظت عليها مصر فى تجارتها مع تركيا وأوربا، وقد أدى ذلك إلى عودة بروز دور أكبر للنقد الفضى فى السوق المصرية، إلا أن ذلك لم يؤدٍ إلى تراجع استعمال النقد الذهبى بل أدى إلى رفع قيمة الذهب الذى تزايدت ندرته ولكنه ظل هو وسيلة الدفع الأقوى فى العملات الدولية، فقد ظلت مصر والدولة العثمانية تستخدم النظام النقدى ذو المعدنين، وبالتالى فقد استمرت تجارة تبر الذهب تلعب دوراً مهمًا فى الاقتصاد المصرى، ويشير وصف مصر إلى أن مصر كانت تستورد من أفريقيا عند نهاية القرن الثامن عشر ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ قنطاراً من تبر الذهب فى كل عام[١٧٦]، ويشير كذلك إلى أن أسعار الذهب فى مصر عند نهاية القرن الثامن عشر كانت تقل عن مثيلاتها فى فرنسا بمعدل ٦٪[١٧٧]، مما يؤكد على أن القاهرة ظلت محوراً مهمة لهذه التجارة المهمة.

وقد ارتبطت بتجارة الذهب تجارة الرقيق التى كانت من أغنى وأربح الصفقات التجارية[١٧٨]، حيث كانت أسواق القاهرة مركزاً لتجميع الرقيق الأسود من داخل إفريقيا وتوزيعه على المدن الكبرى فى الشام والأناضول[١٧٩]، حيث كانت إسطنبول فى حاجة دائمة لمزيد من الرقيق، خاصة الإناث حيث استخدمن للعمل فى المنازل[١٨٠]. ولم يكن التجار يدفعون أموالاً عند شراء هؤلاء الرقيق، بل كانوا يقايضون بثمنهم قماشاً، فكان العبد يقدر بأربع أو خمس قطع من قماش الكتان المصنوع فى أسيوط أو قماش قطن المحلة، وكان استيراد العبيد عموماً يمثل نصف الواردات من إفريقيا فبلغت ٢٤ مليون بارة من حوالى ٤٧ مليون بارة[١٨١].

وكان تاجر الرقيق الأسود فى القاهرة يسمى بالجلاب وينتمى عادة لطائفة

الجلابة[١٨٢] حيث كان لها شيخ ونقيبان وتضم عدد من التجار والدلالين[١٨٣]. وكانت وكالة الجلابة بالصاغة مصدر مهم لعمليات بيع وشراء تبر الذهب، فقد كان تجار تبر الذهب يحرصون دائماً على جلب الرقيق، فكان العبد يباع فى القاهرة بثمن يزيد من ثلاثة إلى خمسة أضعاف ثمن شرائه من إفريقيا[١٨٤]، لذلك فقد ارتبطت تجارة التبر والرقيق برباط مهم.

وهكذا يمكننا القول أن الذهب الأفريقى مثل قوة دافعة للاقتصاد المصرى وبالتالى العثمانى، فقد كانت مصر قادرة على تقديم سلع بسيطة التكوين مثل صدف البحر، الأقمشة الكتانية والأقمشة القطنية، والأدوات النحاسية، والخردوات الأوربية من المرايا، والخرز، بالإضافة إلى البن والتوابل وبعض الأقمشة الهندية فى مقابل سلعة شديدة الأهمية وهى تبر الذهب الذى كانت فى حاجة ماسة إليه، فقد منح تبر الذهب الولاية المصرية قدراً معتبراً من أسباب قوتها الاقتصادية، ودعم دورها فى التجارة الدولية عبر البحر الأحمر بشكل كبير خلال القرن السادس عشر، وطالما ظلت مصر تحتفظ بقدرتها فى تجارة الذهب الأفريقى، فإنها لم تخضع بشكل كبير لرحمة الفضة والنقد الأوربى، وبالتالى فقد قلل استمرار هذه التجارة من فكرة التوسع الرأسمالى الأوربى، ومن عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى الغربى، فقد ظلت الصناعات المصرية المحلية تجد فى أفريقيا ماوراء الصحراء سوقاً مهماً لتصريف إنتاجها من المنسوجات والسكر والبارود والخيول مقابل تبر الذهب، كما يجب أن نشير إلى أن طرق تجارة تبر الذهب لعبت أدواراً رئيسية ليس فقط فى نشر الإسلام وحضارته فى أنحاء غرب ووسط أفريقيا، ولكن أيضاً على صعيد إيجاد روابط ثقافية واجتماعية مع هذه المناطق، كما لعبت دوراً مهماً على صعيد النمو العمرانى والازدهار الحضارى للعديد من المدن والمراكز الحضارية التى كانت تمر بها هذه التجارة.

فقد استطاع تجار القاهرة تكوين شبكات تجارية ممتدة كانت تشمل بلدان

ومناطق عدة كانت هذه الشبكات تمتد من مناطق عديدة فى غرب إفريقيا إلى القاهرة ومن القاهرة حتى الهند ولتشمل أيضاً إسطنبول وبلدان المغرب العربى، وساعد تبر الذهب الإفريقى الذى تدفق على القاهرة بفضل هذه الشبكات على دعم قدرات الاقتصاد المصرى، وأحدث سيولة نقدية أعطت للاقتصاد المصرى والعثمانى الفاعلية والقوة، حيث دعم التجارة المحلية والخارجية. وطالما ظلت مصر تحتفظ بقدرتها على جلب تبر الذهب الأفريقى، فقد وفر ذلك سوقاً مهماً لمنتجاتها، كما أنها لم تخضع بشكل كبير لرحمة الفضة والنقد الأوربى، وبالتالى ظلت مصر بمنأى عن التبعية للأقتصاديات الأوربية، مما يؤكد عدم خضوع

الهوامش

(١) هى مدينة تمبكتو أو تنبكت أزهى ينابيع الثقافة الإسلامية فى غرب أفريقيا، وتشير البقايا الأثرية للمدينة التى تقع اليوم فى حدود دولة مالى أنها كانت صرحاً حضارياً كبيراً، وظلت تنبكتو مدينة مزدهرة بالحضارة حتى نهاية القرن السادس عشر، عندما تأثرت بالغزوات المتبادلة بين الطوارق والسنغاى والمغاربة، وظلت تنبكتو مدينة مهمة للغاية فى تجارة تبر الذهب إلى أن استولى عليها الفرنسيون فى عام ١٨٩٣حيث كانت فى يد الطوارق الملثمين، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، دور تمبكتو الجغرافى والاقتصادى فى التجارة الصحراوية، منارات أفريقية، للبحوث والرسائل،٢٠١٠، /swideg.jeeran.com geography/archive/

(٢) مدينة كانو هى واحدة من أكبر المدن النيجيرية من حيث السكان، وهى عاصمة ولاية كانو فى شمال نيجيريا، واشتهرت "كانو" منذ قديم الزمان بأسوارها العظيمة التى تحيط بكل مكان، وببواباتها المتعددة ذات الطراز المغربى المتميز، وعرفت كانو فى الوثائق المصرية بعدة مسميات مثل بلاد كانم أو كاغو، إضافة إلى كانو طبعاً، وقد شهدت كانو توسعًا كبيرًا فى القرن السادس عشر فى عهد السلطان محمد نزاكى (١٦١٨-١٦٢٣م)، أحمد السيد الصاوى، الطريق الغربى لتبر السودان وتأثيره على أعمار المدن الإسلامية، ندوة الإسلام والمسلمون فى إفريقيا، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٨، صـ٦٧ .

(٣) تقع مملكة التكرور وهى من الممالك الصغيرة، فى حوض نهر السنغال الشرقى، وقد أطلق الجغرافيون العرب اسم هذه المملكة على كل السودان الغربى، إذ عرف ملوك مالى بأنهم ملوك التكرور، وعرف به كذلك ملوك سنغاى، بوفيل، الممالك الإسلامية فى غرب إفريقيا، ترجمة زاهر رياض، الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٨، ص ١١١ .

(٤) تقع مدينة بورنو فى النيجر، وقد أشار الوزان إليها وإلى أنها كانت مملكة كبيرة فى بداية القرن السادس عشر، الحسن بن محمد الوزان الفاسى، وصف أفريقيا، ترجمة عبد الرحمن حميدة، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٥٣ .

(٥) رأفت محمد النبراوى، النقود الإسلامية فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٣١ .

(٦) آشتور، التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادى عبلة، مراجعة أحمد غسان سبانو، دمشق، ١٩٨٥، ص٩٨ .

(٧) كرم الصاوى باز، تجارة الذهب والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى بلاد السودان الغربى وبلاد المغرب فى الفترة من (ق٣ـ٥هـ/٩ـ١١م)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ

جامعة القاهرة، ندوة التواصل العربى الأفريقى عبر الصحراء الكبرى، ٢٠٠٣، ص١٠ .

(٨) صبحى لبيب، التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٥٢، ص٦ .

(٩) لم يكن فى مصر أى مصدر محلى للمعادن اللازمة لضرب النقود (الذهب، الفضة، النحاس) بعدما توقفت مناجم الذهب بوادى العلاقى بالصحراء الشرقية عن العمل منذ القرن السابع الهجرى/الثالث عشر الميلادى، كما تراجعت الكشوف وعمليات الحفر عن الكنوز الفرعونية منذ بداية العصر المملوكى ولم تعد ذات قيمة كبيرة، أحمد الصاوى، النقود المتداولة فى مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٣٣ .

(١٠) البيومى إسماعيل الشربينى، مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية عصر سلاطين المماليك، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١١٧ .

(١١) محمد عبد الغنى الأشقر، تجارة التوابل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٢٦ .

(١٢) هايد، تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الرابع، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٣ .

(١٣) على السيد على محمود، التبادل التجارى بين مصر وبلاد التكرور وانعكاساته على أحوال مصر المملوكية، ضمن كتاب العرب فى أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، إشراف رءوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١١٩ .

(١٤) فرناند بردويل : دراسات فى النقود والحضارات، ضمن كتاب بحوث فى التاريخ الاقتصادى ، ترجمة توفيق إسكندر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة، ١٩٦١، ص ٨٦ .

(١٥) أندروهيس: افتراق العالمين الإسلامى والمسيحى فى المغرب والأندلس، ترجمة د / أحمد عبد الرحيم مصطفى، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦، ص ٥٤ .

(١٦) فرناند بردويل، دراسات، المرجع السابق، صـ ٨٦ .

(١٧) أشتور، المرجع السابق، ص ٤١٨ .

(١٨) البيومى إسماعيل الشربينى، المرجع السابق، ص١٣٣ .

(١٩) عثمان على محمد عطا، الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٤١ .

(٢٠) محمد عبد الغنى الأشقر: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

(٢١) هايد، المرجع السابق، جـ٤، ص١٣ .

(٢٢) سيطر العثمانيون على مناجم الفضة فى البوسنة والصرب مابين عامى ١٤٥٠ و١٤٦٠م، وقد دعم ذلك من قدرة الاقتصاد العثمانى بشكل كبير، ربيع حامد خليفة، الفنون الإسلامية فى العصر العثمانى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣٣ .

(٢٣) راجع الدشت، س٣، صـ٢٥، صـ٨٧، وغيرها، بتاريخ ٩٣٠هـ١٥٢٣/م.

(٢٤) القسمة العسكرية، س١١، صـ٢٦، م٥٦ بتاريخ ١٠٠٢هـ١٦٩٠/م.

(٢٥) طولون الشرعية: س ١٦٢ ، صـ ٥١٠ ، م ٢٢٧ بتاريخ ٩٤٤هـ١٥٣٧/م.

(26) Walz, Terence: Trade between Egypt and Bilad - As-Sudan, 1700-1820 Cairo, 1978. p, 56

(٢٧) الباب العالى، س ١٣، صـ٢٤٨، م٩٨٤بتاريخ ٩٦٠ هـ١٥٥٢/م.

(٢٨) شوكت باموك، التاريخ المالى للدولة العثمانية، تعريب/ عبد اللطيف الحارس، المدار الإسلامى، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٥ ص ٨٦ .

(٢٩) خليل ساحلى أوغلى، حركة النقد بين إستانبول والقاهرة، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، عدد ٥٧، أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ١٥١٧ـ ١٧٩٨، مركز النشر لجامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٤٦ .

(٣٠) تشير الدراسات الحديثة إلى أن الإنتاج الأمريكى من الفضة بلغ خلال القرن السادس عشر ١٧٠٠٠طن، وبما يعادل ١٧٠ طن فى كل عام، وأنه أرتفع خلال القرن السابع عشر إلى ٤٢٠٠٠طن، وبما يعادل ٤٢٠ طن فى كل عام، وأن أوربا استوردت من أمريكا خلال القرن السابع عشر ٣١٠٠٠طن من الفضة، وشحنت أوربا فى اتجاه الشرق بدورها ١٢٠٠٠طن، بما يعادل ٤٠٪ من الفضة الواصلة إلى أوربا، هكذا توضح هذه الدراسات أن ٧٠٪ من الفضة الأمريكية تم شحنها إلى أوربا، وأن ٤٠٪ من الفضة الواصلة إلى أوربا تم إعادة شحنها فى اتجاه المشرق، وكانت مصر تستأثر بجزء كبير من هذه الفضة، نتيجة لحاجة أوربا إلى العديد من سلعها مثل الكتان والأرز والقطن أو بضائع الشرق القادمة من خلالها مثل التوابل والبن والأقمشة القطنية.، أندريه جوندر فرانك، الشرق يصعد ثانية الاقتصاد الكوكبى فى العصر الآسيوى، ترجمة شوقى جلال، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٣١ .

(٣١) القسمة العسكرية: س ١، صـ ٤٤١، م ٩٤٧ بتاريخ ٩٦١هـ١٥٥٣/م.

(٣٢) الإسكندرية الشرعية: س ١٦، صـ ١٩٢، م ٤٧٦ بتاريخ ١٠٠١هـ١٥٩٢/م

(٣٣) القسمة العسكرية: س ١٥٠، صـ ٣٥٦، م ٥٦٦ بتاريخ ١١٥٤هـ / ١٧٤١م

(٣٤) آندريه ريمون، الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسى جمال الدين مراجعة وإشراف رءوف عباس المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٠ .

(٣٥) فرناند بروديل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، الجزء الثانى، ترجمة مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، الحضارة المادية، ١٩٩٣، جـ ١ ، ص ٦٣٦ .

(٣٦) أندروهيس: المرجع السابق، ص ١٢٣ .

(٣٧) الباب العالى، س ١٣، صـ٢٦٣، م١٠٣٥ بتاريخ ٩٦٠ هـ١٥٥٢/م.

(٣٨) خليل ساحلى أوغلى، المرجع السابق، ص ١٤٧ .

(٣٩) نيللى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى سيرة أبو طاقية شهبندر التجار ، ترجمة د/رءوف عباس حامد، الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٧، ص ١٠٥ .

(٤٠) لمزيد من التفاصيل:عن هذه الممالك يمكن الرجوع إلى محمد الغربى: مرجع سبق ذكره، صـ ٥٣، ص ٧٠ .

(٤١) عرفت منية بولاق " ببولاق التكرور" نسبة إلى أحد الصلحاء التكارنة وهو الشيخ أبو محمد يوسف بن عبد الله التكرورى وكان يعاصر الخليفة العزيز بالله الفاطمى وقد بلغ من كثرة التكارنة بمصر أن خصص لهم رواق بالأزهر الشريف، شوقى عبد القوى عثمان، التجارة بين مصر وإفريقيا فى عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٣ .

(٤٢) سجلات محكمة القسمة العربية، س٢٤، صـ٢٧٠، م٤٣٧ بتاريخ ١٠٢٨هـ١٦١٨/م.

(٤٣) القسمة العسكرية، س١، صـ١٦، م٣٥٤ بتاريخ ٩٦٩هـ١٥٦١/م.

(٤٤) سجلات محكمة الصالحية النجمية، س٤٥١، صـ٨٣، م٢٦٤ بتاريخ ٩٧٢هـ١٥٦٤/م.

(٤٥) القسمة العسكرية، س١٥، صـ١٩٨، م٢٩٩بتاريخ ٩٩٥هـ١٥٨٧/م.

(٤٦) بوفيل، المرجع السابق، ص ١٧٤ .

(٤٧) محمد الغربى، بداية الحكم المغربى فى السودان الغربى، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢، ص ٤٨٦ .

(٤٨) حسام محمد عبد المعطى، العائلة والثروة البيوت التجارية المغربية فى مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٣٦ .

(٤٩) القسمة العربية، س٢، صـ٥١٧، م٨٢٣ بتاريخ ٩٧٢هـ١٥٦٤/م.

(٥٠) بوفيل، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٥١) نيقولاى إيفانوف، الفتح العثمانى للأقطار العربية (١٥١٦/١٥٧٤)، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابى للنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢١٦ .

(٥٢) عن هذا الدور يمكن الرجوع إلى بوفيل، المرجع السابق، ص ١٨١ .

(٥٣) على السيد على محمود، المرجع السابق، ص ٨٨ .

(٥٤) محمد عبد المعطى الإسحاقى: أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، الطبعة الأولى، المطبعة العثمانية، القاهرة، ١٣٠٤هـ ، ص ١٨٦ .

(٥٥) الباب العالى، س١٠٢، صـ٩٠، م٣٩٠، بتاريخ ١٠٢٨هـ١٦١٨/م.

(٥٦) طولون: س ٢٢٦، صـ ٢٥ ، ٥٩ بتاريخ ١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م .

(٥٧) الباب العالى، س٨٥، ص١٩١، م٩٩٣ بتاريخ ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م.

(٥٨) كارستين نيبور، رحلة إلى بلاد العرب وما حولها (١٧٦٧/١٧٦١)، الجزء الأول، ترجمة مصطفى ماهر، المطبعة العالمية، ١٩٧٧، صـ ٢٦١ .

(٥٩) طولون: س ١٧٨، صـ ٢٨١، م ١٠٩٠ بتاريخ ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م .

(٦٠) الباب العالى، س١٧، صـ٤٣٣، م١١٧٧ بتاريخ ٩٦٦هـ١٥٥٨/م.

(٦١) على السيد على محمود، المرجع السابق، ص ٩١ .

(٦٢) القسمة العسكرية، س٦٤، صـ٢٠٢، بدون رقم، بتاريخ ١٠٧٠هـ١٦٥٩/ .

(٦٣) الباب العالى، س٢١، صـ٢٩، م ٧٥، بتاريخ ٩٧٠هـ١٥٦٢/م؛ جيرار، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر،، ترجمة زهير الشايب، وصف مصر، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى، الخانجى ، ١٩٨٤ ، ص ٣٢٢ .

(٦٤) القسمة العسكرية، س١، صـ١٦١، م٣٥٥، بتاريخ ٩٦٩هـ١٥٦١/م.

(٦٥) طولون الشرعية، س١٦٢، صـ٢١، م١٣٠ بتاريخ ٩٤٤هـ/ ١٥٣٣م.

(٦٦) القسمة العربية، س١٠، صـ٣٢١، م٥٠١، بتاريخ ١٠٠٣هـ١٥٩٤/م.

(٦٧) فى عام ١٥٩٤أرسل السفير الإنجليزى فى مراكش رسالة إلى حكومته فى لندن يقول فيها" أن السلطان أصبح أغنى حاكم فى الكون، ولكثرة الغنى ولشيوع الذهب أصبح المنصور يلقب بالإمبراطور الذهبى"، محمد الغربى، المرجع السابق، ص ١٧ .

(٦٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه الحملة يمكن مراجعة بوفيل، الممالك الإسلامية فى غرب إفريقيا وأثرها فى تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى ، ترجمة زاهر رياض ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠١ .

(٦٩) القسمة العربية، س٢٣، صـ٢٨٥، م٤٤٠ بتاريخ ١٠٢٨هـ١٦١٨/م.

(٧٠) أكرا، هى عاصمة غانا وقد تأسست أكرا فى القرن السادس عشر كمركز لتجارة الرقيق، وخلال القرن السابع عشر تحولت لمركز تجارى كبير نتيجة لوصول البرتغاليين، وتحولت لمركز لتجارة تبر الذهب، وتشير الوثائق فى الأرشيف المصرى إليها باسم أكدر،الباب العالى، س ٢١، صـ٢٩٢، م ٨٠٨ بتاريخ ٩٧٠ هـ١٥٦٢/م.

(٧١) أحمد السيد الصاوى، الطريق الغربى لتبر السودان، المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٧٢) الحسن بن محمد الوزان الفاسى، المرجع السابق، ص ٥٤٤ .

(٧٣) شوقى عبد القوى عثمان، المرجع السابق، ص ٧٠ .

(٧٤) جان كلود زليتنر، طرابلس ملتقى أوربا وبلدان وسط إفريقيا (١٥٠٠ـ١٧٩٥)، ترجمة جاد عزوز الطلحى، الدار الجماهيرية، طرابلس، ليبيا، ص ٣٤٥ .

(٧٥) صامول برنارد: وصف مصر ، الموازين والمكاييل، وصف مصر، الجزء الثالث، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٨٨ ، ١٨٩

(٧٦) القسمة العسكرية، س٧٦، ص ٧٢٢، م٩٨٥، بتاريخ ١٠٩٣هـ١٦٨٢/م.
(٧٧) حسام محمد عبد المعطى، المرجع السابق، ص ٦٥ .
(٧٨) محكمة الإسكندرية الشرعية، س٦٥، ص ١١٠، م٢٠٤، بتاريخ ١١٣١هـ١٧١٨/م؛ القسمة العسكرية، س٨٩، ص ٢٥٢، م٣٤٦ بتاريخ ١١٠٧هـ١٦٩٥/م.
(٧٩) صامول برنارد: المصدر السابق، ص ١٨٦ .
(٨٠) كلمة الكارمية لا معنى لها فى اللغة، ويقال أن أصلها "الكانمى" بالنون نسبه إلى الكانم "كانو" وهى مدينة مهمة من مدن الذهب كان عدد من أفرادها الذين استقروا فى مصر يعملون فى تجارة التوابل، ويشير القلقشندى إلى أن هذه التسمية عرفت بهم، راجع عن ذلك، شوقى عبد القوى عثمان، التجارة بين مصر وإفريقيا فى عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٥ .
(٨١) الحسن بن محمد الوزان الفاسى، المرجع السابق ص ٥٤٣ .
(٨٢) الباب العالى، س٢١، ص ٢٩، م ٧٥، بتاريخ ٩٧٠هـ١٥٦٢/م
(٨٣) الصالحية النجمية : س ٤٨٦ ، صـ ٣٨٥ ، م ١٥٢٥ بتاريخ ١٠٢٤هـ١٦١٥/م
(٨٤) القسمة العربية، س٧، ص ١٠٠، م٢٢٠، بتاريخ ٩٦٧هـ١٥٥٩/م.
(٨٥) الباب العالى، س١٧، ص ٤٣٣، م١١٧٧ بتاريخ ٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م.
(٨٦) الباب العالى، س٣٣، ص٢٨٧، م١١٧٠ بتاريخ ٩٧٢هـ١٥٦٤/م.
(٨٧) الباب العالى: س ٢١، ص ١٣٩، م ٤٠٦ بتاريخ ٩٧٠هـ١٥٦٢/م؛ صـ ٣٠٠، م ٨٣٤ بتاريخ ٩٧٠هـ١٥٦٢/م .
(٨٨) الصالحية النجمية: س٤٦٥ ، ص ١٣٥، م ٥٥٥ ، بتاريخ ٩٩٠هـ١٥٨٢/م ؛ القسمة العربية: س ١٠ ، صـ ٤٩ ، م ٧٨ بتاريخ ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م .
(٨٩) الصالحية النجمية: س ٤٥٨ ، صـ ٧٢ ، م ٢٨٩ بتاريخ ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م.
(٩٠) القسمة العسكرية: س ٧٠، صـ ٥١٩، م ٥٦٤ بتاريخ ١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م.
(٩١) القسمة العربية، س٧، ص ٧، م١٧ بتاريخ ٩٧٦هـ١٥٦٨/م.
(٩٢) طولون: س ١٧٨ ، ص ٢٩١ ، م ١١٣٢ بتاريخ ٩٩١هـ١٥٨٣/م .
(٩٣) طولون: س ١٧٨ ، ص ٢٩٠ ، م ١١٣١ بتاريخ ٩٩١هـ١٥٨٣/م .
(٩٤) طولون: س ١٧٨ ، ص ٢٨٨ ، م ١١٢٣ بتاريخ ٩٩١هـ١٥٨٣/م .
(٩٥) طولون: س ١٧٨ ، ص ٢٥٣ ، م ٩٨٦ بتاريخ ٩٩١هـ١٥٨٣/م .
(٩٦) الباب العالى: س ٢١، ص٣٨، م بتاريخ ٩٧٠هـ١٥٦٢/م
(٩٧) تعازه، إحدى الواحات الجزائرية التى اشتهرت بإنتاج ملح الطعام الذى كان يجد إقبالاً كبيراً من التكروريين، وهو ما جعله مادة هامة لمبادلتها بتراب الذهب، أنظر ، صلاح العقاد، المغرب العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة

السادسة، ١٩٩٣، ص ٥٥ .

(٩٨) محمد الغربى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٨ .

(٩٩) نفس المرجع ، ص ٥٦٩ .

(١٠٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، وثائق المحاكم الشرعية عن الجالية المغاربية إبان العصر العثمانى، الجزء الأول، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية، زغوان، تونس ١٩٩٢م ، ص ٦٨ إلى ص ٣٠٠ .

(١٠١) سليمان محمد حسين حسانين، تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٢٩ .

(١٠٢) محكمة الباب العالى، س٣٧، ص ٢٦٦، م٩٩٥ بتاريخ ٩٨٤هـ١٥٧٦/م.

(١٠٣) الباب العالى، س٢١، ص ٣٥، م٨٦ بتاريخ ٩٧٠هـ١٥٦٢/م.

(١٠٤) الصالحية النجمية، س٤٦١، ص ٣٢٢، م١٣٠٨ بتاريخ ٩٨٨هـ١٥٨٠/م.

(١٠٥) بوفيل، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(١٠٦) الباب العالى: س ٢١ ، ص ٢٧٤ ، م ٧٦٩ بتاريخ ٩٧٠هـ١٥٦٢/م

(١٠٧) القسمة العسكرية، س١٣، ص ٢٥١، م٣٥٩ بتاريخ ٩٩١هـ١٥٨٣/م.

(١٠٨) الباب العالى، س ٢١، ص ٢٩٢، م ٨٠٨ بتاريخ ٩٧٠ هـ١٥٦٢/م.

(١٠٩) الصالحية النجمية، س٤٥٩، ص٩٥،م٣٧٤ بتاريخ ٩٧٩هـ١٥٧١/م.

(١١٠) هذا التقدير مبنى على تجميع البيانات الواردة بسجل محكمة طولون، القسمة العسكرية، والدشت.

(١١١) الباب العالى، س١٠٢، ص٩٠، م٣٩٠ بتاريخ ١٠٢٨هـ١٧١٥/ .

(١١٢) الدشت، س ١٤٢ ، صـ ٢٦٦ ، صـ ٢٦٧ بتاريخ ١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م .

(١١٣) محسن شومان، اليهود، جـ١، المرجع السابق، صـ١٩٢ .

(١١٤) قانون نامه مصر، المصدر السابق، ص ٩٢ .

(١١٥) يعقوب لانداو، تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية ١٥١٧-١٩١٤، ترجمة جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٤٠ .

(١١٦) الباب العالى، س ١٥٥، صـ ٣٢٠، م ١١٥٢ بتاريخ ١١٥٢هـ١٧٣٩/م.

(١١٧) طولون الشرعية: س ١٦٥ ، صـ ٣٨٣ ، م ١٧٢٤ بتاريخ ٩٦٥هـ١٥٥٧/م

(١١٨) الباب العالى، س ١٣، صـ٢٤٨، م٩٨٤بتاريخ ٩٦٠ هـ١٥٥٢/م.

(١١٩) الباب العالى، س٢١، صـ٢٩، م٦٥ بتاريخ ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م.

(١٢٠) الصالحية النجمية، س٤٦٥، ص ٥٩، م٢٤٨ بتاريخ ٩٩٠هـ١٥٨٢/م.

(١٢١) الصالحية النجمية، س٤٦٥، ص ١١١، م٤٥٣ بتاريخ ٩٩٠هـ١٥٨٢/ .

(١٢٢) محكمة طولون، س٢٠٢، ص ٣، م٦، بتاريخ ١٠٦٤هـ١٦٥٣/م.

(١٢٣) قانون نامه مصر، المصدر السابق، ص ٩٢ .

(124) Tuchscherer, Michel, Stbillite monetaire dans L' Egypte ottomane du XV1 siecle et commerce de l'or en poudre a partir du bilad al- Takrur, papers From The Third Conference For ottoman In Egypt, Edited by Dainiel crecelius, muhammad husam al- Din Isma' il, cairo, 2004, p45.

(١٢٥) خليل الساحلى، النقود فى البلاد العربية فى العهد العثمانى، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧١، ص ١٠٩ .

(١٢٦) فى مصر تحدث مؤرخوها منذ أول بدايات العصر العثمانى عن نقد فضى متداول أطلق عليه اسم نصف، أو نصف فضة، وبقى هذا النقد متداول حتى أوائل القرن التاسع عشر، وقد ذكر النصف كل من ابن إياس الذى أدرك الفتح العثمانى، والجبرتى الذى عاصر الحملة الفرنسية وقيام دولة محمد على فى مصر، واستخدمت الوثائق الرسمية كلمة النصف فضة، أو نصف، حتى الربع الأخير من القرن السابع عشر عندما استخدمت بدلاً منها كلمة البارة، التى تعنى المائل إلى البياض، وأطلق العثمانيون على النصف فضة بارة مصر أو مصر بارسى، ثم أصبحت كلمة بارة فى اللغة التركية الحديثة تعنى النقد بشكل عام، أما الأوربيون فقد أطلقوا على النصف اسم ميدى وهى تعريف لكلمة مؤيدى وذلك نسبة للنقود الفضية التى ضربها السلطان المؤيد شيخ(١٤١٢-١٤٢١م)، خليل الساحلى، النقود، المرجع السابق، ص ١٠٧ .

(127) Shaw, Stanford, The financial and administrative organisation and development of Ottoman Egypt, 1517-1798, Princeton university press, Princeton, 1962, p270.

(١٢٨) حدث ذلك خلال عهد السلطان مراد الرابع ١٠٣٢-١٠٥٠هـ١٦٢٢/-١٦٤٠م.

(١٢٩) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق/ عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٤٥.

(١٣٠) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق/ عماد أحمد هلال و عبد الرازق عيسى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٤٧ .

(١٣١) الدشت، س١٤٢، صـ٢٦٥ بتاريخ ١٠٣١هـ١٦٢١/م.

(١٣٢) الدشت، س١٤٢، صـ٢٦٧ بتاريخ ١٠٣٣هـ١٦٢٣/م.

(١٣٣) نيللى حنا، تجار القاهرة فى العصر العثمانى سيرة أبو طاقية شهبندر التجار ، ترجمة د/رءوف عباس حامد، الدار المصرية اللبنانية،١٩٩٧، ص ٨٣ .

(١٣٤) فرناند بروديل: الحضارة المادية ، مرجع سبق ذكره، جـ ١ ، صـ ٦٢٣

(١٣٥) القسمة العسكرية: س ١٢٨، صـ ٣٧٤، م ٥٨٤ بتاريخ ١١٣٧هـ١٧٢٤/م

(١٣٦) شوكت باموك، المرجع السابق، ص ١٣٦ .

(١٣٧) الحسن بن محمد الوزان، المصدر السابق، ص ١٦٩ .

(١٣٨) أحمد الصاوى، النقود، المرجع السابق، ص ٢٠٧ .

(١٣٩) لم تكن الهند والصين تقبل للتبادل التجارى مع مصر والغرب الأوربى إلا المعدنين الثمينين (الذهب والفضة) إضافة لبعض الأحجار الكريمة (المرجان)، وقد أصبحت الهند والصين كما قيل مراراً مقبرة المعدنين الثمينين يدوران من خلال أنحاء العالم حتى إذا وصلا إلى الصين والهند يدخلان ولا يخرجان، فردنان بروديل، المرجع السابق، جـ٣، ص ٦١٠ .

(١٤٠) آندريه ريمون، الحرفيون، المرجع السابق، جـ١، ص ١٠١ .

(١٤١) أحمد الصاوى، النقود، المرجع السابق، ص ١٣٢ .

(١٤٢) آندريه ريمون، الحرفيون، المرجع السابق، جـ١، ص ١٢٨ .

(١٤٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٢٠٨ .

(١٤٤) كان النحاس المستخدم فى دار الضرب يأتى من إسطنبول، أو من إيطاليا .

(١٤٥) آندريه ريمون، المرجع السابق، ص ١٢٩ .

(١٤٦) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، صـ٢٠٨ .

(١٤٧) المصدر السابق، ص ٢٠١ .

(١٤٨) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر، دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣١ .

(١٤٩) محسن شومان، اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٥ .

(١٥٠) عبد الكريم كريم: المغرب فى عهد الدولة السعدية ، الرباط ، ١٩٧٧م ، ص ٢٦١ .

(١٥١) القسمة العسكرية: س ١١٩، صـ ٤٩٩، م ٥٣٤ بتاريخ ١١٣١هـ١٧١٨/م

(١٥٢) القسمة العسكرية، س١٤٦، صـ٤٧ ، م٥٧ بتاريخ ١١٥١هـ١٧٣٨/م.

(١٥٣) القسمة العسكرية: س ١٧٢، صـ ١٢٩، م ١٨١ بتاريخ ١١٧٥هـ١٧٦١/م.

(١٥٤) الدشت : س ٢٥٢ ، صـ ٩٥ ، بتاريخ ١١٥٦ هـ ١٧٤٣/م.

(١٥٥) القسمة العسكرية: س ١٥٠، صـ ٣٥٦، م ٥٦٦ بتاريخ ١١٥٤هـ١٧٤١/م.

(١٥٦) الدشت: س ٢٣٤ ، صـ ٦١٣ ، بتاريخ ١١٣٦هـ١٧٢٣/م .

(١٥٧) القسمة العسكرية: س ٧٦، صـ ٧٢٢، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ١٦٦١/م.

(١٥٨) الدشت: س ٢٠٤ ، صـ ١٤٢ ، بتاريخ ١٠٩٥هـ١٦٨٣/م.

(١٥٩) الدشت: س ٢٥٢ ، صـ ٣٨٤ بتاريخ ١١٥٦هـ١٧٤٣/م .

(١٦٠) القسمة العسكرية: س ١٦٣، صـ ١١، م ١٤ بتاريخ ١١٦٦هـ١٧٥٢/م.

(١٦١) الجدول من إعداد الباحث من خلال، سجلات محكمة القسمة العسكرية والإسكندرية الشرعية.

(١٦٢) الدشت، س٢٠٤، صـ١٢٦، بتاريخ ١٠٩٥هـ١٦٨٣/م.

(١٦٣) الدشت، س٢٠٤، صـ١٤٢، بتاريخ ١٠٩٥هـ١٦٨٣/م.

(١٦٤) القسمة العسكرية، س١٤٤، صت٢٨٨، م٤١٦ بتاريخ ١١٤٩هـ١٧٣٦/م.

(١٦٥) أحمد شابى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٢٠١ .

(١٦٦) نفس المصدر، ص ٢١٥ .

(١٦٧) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، صـ٤٤٠، عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، جـ١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ص ٢٠٤ .

(١٦٨) كان الزنجرلى بناءً على أمر السلطان قد تم إيقاف ضربه فى مصر فى عام ١٧٢٤، غير أن تجار الذهب تحايلوا على تخفيض قوة عيار الزنجرلى، وأفاد الأمراء المماليك من بروز ظرف سياسى معين، وهو عزل الباشا الحاكم فى القاهرة، وتأخر وصول الباشا البديل، وقاموا بإعادة ضرب حوالى مليون قطعة نقدية من الزنجرلى، بقوة عيار تقل قيراطاً عن العيار القانونى، آندريه ريمون، المرجع السابق، ص ١١٤ .

(١٦٩) شوكت باموك، المرجع السابق، ص ٣٢١ .

(١٧٠) الدشت، س٢٥٣، صـ٩٠٦ بتاريخ ١١٥٧هـ١٧٤٤/م.

(١٧١) آندريه ريمون،المرجع السابق، ص ١١٤ .

(١٧٢) شوكت باموك، المرجع السابق، ص ٣٠٧ .

(١٧٣) آندريه ريمون،المرجع السابق، ص ١١١ .

(١٧٤) فرناند بروديل: الحضارة المادية ، *مرجع سبق ذكره*، جـ ١ ، ص ٦٢٣ .

(١٧٥) بعد العام ١٦٧٠م تراجع إنتاج الفضة الأمريكية بشكل كبير، وأدى تزايد الطلب على الفضة إلى عودة المناجم الأوربية والتركية إلى العمل مرة أخرى، وأسهم ذلك فى تزايد الفضة الواردة إلى مصر مرة ثانية، فرناند بروديل: الحضارة المادية ، *مرجع سبق ذكره*، جـ ١ ، صـ ٦٢٤

(١٧٦) دى شابرول: دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، وصف مصر، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٢٣٥ .

(١٧٧) صامول برنارد، المصدر السابق، ص ١٨٩ .

(١٧٨) القسمة العربية، س١١، صـ١٢، م٢٥ بتاريخ ١٠٠٣هـ١٥٩٤/م.

(١٧٩) القسمة العربية، س١٣، ص٢٤١، م٣٤٥ بتاريخ ٩٩١هـ١٥٨٣/م؛ الدشت، س١٤٩، ص

٣١٦ بتاريخ ١٠٤٠هـ١٦٣٠/م .

(١٨٠) دى شابرول: المصدر السابق، ص ٢٣٥ .

(181)Walz, Op. Cit. P.58

(١٨٢) عماد أحمد هلال: الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٥٤ .

(١٨٣) القسمة العسكرية: س ٧٨، صـ ١٤، م ٢١ بتاريخ ١٠٩٦هـ١٦٨٤/م.

(١٨٤) جيرار: مرجع سبق ذكره ، صـ ٣٣٩ .